معهد: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية

(مناهج البحث العلمي)

المستوى: سنة أولى حقوق

التخصص: قانون عام

السداسي: الثاني

إعداد الدكتور: ورنيقي شريف

الرتبة: أستاذ محاضر (أ)

السنة الجامعية: 2023/2022

البريد: ص ب 306. آفلو الأغواط
البريد الإلكتروني: cu-aflou@cu-aflou.dz
الهاتف/ الفاكس:029161176

Adress: BP 306 Aflou- Laghouat.
Institution Email:cu-aflou@cu-aflou.dz
Telephone: 029161176

مقدِّمة:

يرتبط تقدّم البحث العلمي وتحصيل المعرفة العلمية بوجود منهج للبحث فإن غاب المنهج خضع البحث للعشوائية صارت المعرفة غير علمية، فهو سلسلة من المراحل المتتالية التي ينبغي إتباعها بكيفية منسقة ومنظمة، وتنفيذه هو الذي يحدد النتائج.

لذلك فإنَّ التقدّم العلمي في مختلف مجالاته رهن بالمنهج المتبع، والطريقة والمعرفة الواعية بمناهج البحث العلمي تمكن العلماء الباحثين من إتقان البحث وتجنب الخطوات المتعثرة أو التي لا تفيد شيئا.

إذن تعد منهجية البحث العلمي من ضرورات إعداد البحوث العلمية الأكاديمية، فهي الطريقة التي تساهم في التعرف على الحقائق العلمية التي لا طالما احتاجت إلى تفسير، كما تساهم في توجيه الباحث التوجيه الصحيح للوصول للنتائج المبتغاة والمسطرة من قبله، من خلال الأدوات المنهجية المستخدمة والمناهج المتبعة بصورة سليمة وملائمة لطبيعة البحث العلمي، لاسيما في مجال العلوم القانونية والإدارية وذلك من أجل التكييف القانوني السليم للظواهر المشكلة للوقائع المادية والقانونية، والتوصل إلى النتيجة الصحيحة.

وعلى ضوء ما سبق فإنَّ هذه المطبوعة تحتوي على المحاور التالية:

المحور الأول: العلم والبحث العلمي

المحور الثاني: مفهوم مناهج البحث العلمي

المحور الثالث: دراسة مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية

المحور الأول: العلم والبحث العلمي

أولا: مفهوم العلم

أتطرَّق إلى تعريف العلم ثم أبيِّن خصائصه.

1_ تعريف العلم

تطلق كلمة العلم على ما ينافي الجهل، وتعني محاولة اكتشاف العالم المحسوس ومعرفة العلاقات المتداخلة والمنسقة للحقائق فالحقائق المنعزلة لا تقيم علما[1]، لذلك لا بد من اكتشاف الصلة بينها وبين بعضها البعض.

يرى الفيلسوف الفرنسي "هنري بولكاريه" أنَّ العلم معرفة لا تتعلق بالأشياء والظواهر في ذاتها، وإنَّما أن تدرك ما يربط بين هذه الأشياء والظواهر من علاقات[2].

وقد عرفه "إكسفورد" بأنَّه (ذلك الفرع من الدِّراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنَّفة، والتي تحكمها قوانين عادية، وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدِّراسة)، وعليه فإنَّ العلم هو مجموعة من المبادئ والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقة القائمة بينها، وهو جزء من المعرفة[3] يقوم على مجموعة من المناهج الموثوق بها التي يتبعها الباحث لتفسير الظواهر والحقائق والتي، يتم التأكد من صحتها بواسطة التجريب أو العقل.

على أنَّ للعلم مجالات واسعة ومتعددة فلا يستطيع أحد أن يلم إلا بجزء من منه، فالمعرفة العلمية متنوعة وتشمل أنواعا كثيرة ومجالات واسعة تم الوصول إليها عن طريق المنهج العلمي السليم، لذلك فإنَّ العلم يعد نوعا من المعرفة، ولكن ليس كل معرفة علما فهنالك المعرفة الحسية والمعرفة الفلسفية[4].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ للعلم شروطا محدَّدة وهي:

_ وجود طائفة متميِّزة من الظواهر يتخذها العلم موضوعا للدِّراسة والبحث.

---

[1] _ محمد السيد علي، موسوعة المصطلحات التربوية، عمان_الأردن، دار المسيرة، 2011، ص 373.

[2] _ محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 02، 1981، ص 99.

[3] _ أحمد يحياوي، مطبوعة جامعية في مقياس منهجية البحث العلمي 2 موجهة لطلبة السنة الثانية، تخصص علوم المالية والمحاسبة، علوم التسيير، علوم اقتصادية وعلوم تجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، جامعة 2020/2019.

[4] _ صلاح السيد قادوس، الأسس العلمية لمناهج البحث في العلوم التربوية والتربية البدنية، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص 113، 114.

_ خضوع هذه المجموعة من الظواهر لمناهج البحث العلمي.

_ الوصول في ضوء مناهج البحث إلى مجموعة من القوانين العلمية.

2_ خصائص العلم

للعلم الخصائص التالية:

_ افتراضي أي يستند إلى الفروض التي تعد أساسا لفهم النشاط العلمي.

_ منطقي فالمنطق أداة لكل معرفة علمية، لذلك على الباحث مراعاته عند صياغة الفروض والمفاهيم.

_ إجرائي حيث يعتمد الباحث على الجانب الإجرائي والعملي الذي يسعى إلى تحقيقه[1].

_ حقائق العلم قابلة للتعديل أو التغيير فهي ليست مطلقة أو أبدية لأنها صادرة من الإنسان وترتبط بزمان معين وبظروف معينة، وهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من الأدلة والبراهين التي تدعمها وتثبت صحتها وقت اكتشافها، فإذا ما استجدت أدلة أو ظروف وإمكانات تبين خطأها أو عدم صحتها فإنَّ الحقيقة العلمية تتغير أو تتعدل أو تتطور[2].

_ العلم يسعى إلى حل المشكلات، فالمشكلة هي الموضوع أو المسألة التي تشغل اهتمام الباحث ولا تزال بحاجة إلى تفسير[3]، والبحث العلمي هو الوسيلة التي من خلالها يستطيع الباحث إيجاد إجابات عن التساؤلات التي انطلق منها، وتفسير المشكلات والمسائل محل البحث[4].

_ التجريد أي أنَّ القضايا التي يصوغها الباحث توضع في صورة مجردة.

_ الموضوعية ويقصد بها اعتماد الباحث على مقاييس علمية دقيقة وإدراج الحقائق التي تدعم وجهة نضره، وكذلك الحقائق التي تتضارب مع منطلقه وتصوره، وأن يعترف بالنتائج المستخلصة حتى ولو كانت غير متطابقة مع متصوراته وتوقعاته، فالباحث المتمسك بالروح العلمية والمتطلع للحقيقة يحرص دائما على عدم التعصب لرأيه، وقبول كل النتائج والحقائق والاعتراف بها[5].

---

[1] _ محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 12.

[2] _ محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة 03، 2019، ص 08.

[3] _ محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت_لبنان، الطبعة الأولى، 1999، ص 21.

[4] _ نفس المرجع، ص 13.

[5] _ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر، الطبعة 08، 1995، ص 11.

_ الابتعاد عن الأحكام المسبقة (المرتجلة)، حيث يسعى الباحث إلى إيجاد البراهين التي تثبت صحة النظريات والافتراضات الأولية، وأن يعتمد على الأدلة الكافية قبل إصدار أي حكم أو التحدث عن أية نتيجة[1].

_ الابتعاد عن الجدل لأنَّ المعطيات العلمية المتمثلة في التحليل والنقاش والتعرف على الحقيقة تقوم على أساس التطرق إلى جوهر الموضوع وليس الدخول في جدل والتغلب على الخصم، فعلى الباحث أن يسعى إلى الحل المنطقي المدعم بالحجج والأدلة القاطعة لا على الجدل[2].

_ العلم تراكمي البناء، فالمعرفة العلمية تزداد اتساعاً وعمقاً عندما توجد الإضافات المستمرة إليها، والتراكم المعرفي يجعل العلماء في نشاطهم العلمي لا يبدؤون من نقطة الصفر في كل مرة يدرسون فيها مشكلة أو ظاهرة معيَّنة، ففي معظم الحالات يبدؤون من حيث توقف من سبقوهم، وعلى أساس ما توصلوا إليه من حقائق ونظريات ومعرفة علمية.

_ العلم وثيق الصلة بالمجتمع يؤثر فيه ويتأثر به، فهو يرتبط بالمجتمع والمشكلات والتحدِّيات التي يواجهها الإنسان في حياته، فعن طريق محاولات الإنسان المستمرة وملاحظاته اليومية استطاع أن يتوصل إلى الحقائق العلمية كما أنَّ العلم يتأثر بالمجتمع، فهناك تفاعل متبادل بينهما ومن خلاله ينمو ويتطور كل منهما[3].

ثانيا: مفهوم البحث العلمي

لتحديد مفهوم العلم يتعيَّن تعريفه، ثم إبراز أهميته وفوائده، ثم تحديد خصائصه وصعوباته في العلوم الاجتماعية.

1_ تعريف البحث العلمي

يعد البحث العلمي في أي علم من العلوم، عملية مستمرة وتيارا متدفقا من العمل العلمي المنظم إذ يستند على قواعد تتّسم بالدّقة والمرونة والموضوعية، كما أنَّه منظم في مجموعة من الخطوات التي يتبعها

[1] _ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 11.

[2] _ ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1998، ص 36.

[3] _ محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص 09، 10.

الباحث العلمي باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى معرفة جديدة أو مضافة، أو وضع تطورات لحل المشكلات البحثية[1].

تعددت تعاريف البحث العلمي والتي منها أنَّه (وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي)[2]، كما عرف بأنَّه (استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختيار العلمي)[3].

وأيضا هو (وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي للظواهر والاتجاهات والمشاكل، وهو ينطلق من فرضيات يمكن التأكد منها بإتباع سبل تحقق أهدافا، ويمكن قياسها بقوانين طبيعية أو اجتماعية يحتكم الناس إليها، كما يسعى للوصول إلى نتائج تحقق رغبات الباحث)[4].

وتشترك التعاريف السابقة فيمايلي:

_ أنَّ الباحث يسعى من خلال بحثه العلمي إلى الوصول إلى معرفة من خلال اكتشاف الحقائق والتحقق من صحتها عن طريق الاستقصاء الشامل لمشكلة أو ظاهرة ما.

_ وجود مشكلة ما أو ظاهرة يسعى الباحث من خلال البحث العلمي إلى حلها وتفسيرها.

_ يستخدم الباحث أساليب وإجراءات علمية ذات خطوات منظمة ومنسقة بها يمكن اكتشاف حقائق جديدة أو مضافة.

_ يولد البحث العلمي معرفة جديدة يمكن التحقق منها وبالتالي توسيع دائرة معارف الإنسان.

2_ أهمية البحث العلمي وفوائده

يعتبر البحث العلمي بمناهجه وإجراءاته من الأمور الضرورية في كافة العلوم فهو الأداة التي لا غنى

---

[1] _ أحمد بحياوي، مرجع سابق، ص 12، 13.

[2] _ أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة السادسة، 1982، ص 20.

[3] _ فاخر عاقل، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، دار العلم للملايين، بيروت_لبنان، الطبعة الثانية، 1982، ص 35.

[4] _ عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 25.

عنها في أي فرع من فروع العلم والمعرفة، والذي له مناهج وطرق يجب إتباعها من أجل بلوغ الغاية المنشودة من ورائه[1].

والحاجة إلى التعلم والدِّراسات والبحوث أشد منها في أي وقت مضى، والعلم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان، فالبحث العلمي يسعى دائما إلى تزويد المجتمع بالمعرفة وبالعلم وبالحلول لمشكلاته، فهو ركن أساسي من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة، فعن طريقه يسعى الإنسان إلى البحث عن المجهول وتسخيره إما لخدمة البشرية أو تدميرها أي أنَّه سلاح ذو حدين[2].

وعليه فإنَّ البحث العلمي هو الوسيلة التي تستطيع المجتمعات بواسطتها اجتياز العقبات والتخطيط للمستقبل وتفادي الأخطاء، وذلك بناء على اكتشاف القوانين والعلاقات المفسرة للظواهر والتي تمكن من التنبؤ بسلوكها المستقبلي.

ولقد أدركت الدول المتحضرة أهمية البحث العلمي في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقامت بإنشاء مراكز البحث العلمي المتخصصة للقيام ببحوث علمية دقيقة تتناول قضايا ومشاكل المجتمع المختلفة، وذلك بجمع البيانات والحقائق اللازمة لدراسة وإيجاد الحلول اللازمة، والمساهمة في المعرفة الإنسانية المتولدة عن البحث الإنسانية، وبالتالي تطور الحضارة الإنسانية بالبحث العلمي.

وعليه لابد من الإشارة إلى أنَّ الوقت قد حان للاهتمام بإجراء الأبحاث العلمية لأنَّها الطريق الوحيد لمواكبة التطور الحاصل في العالم المتقدِّم في مختلف الميادين والنشاطات البشرية.

3_ خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بالخصائص التالية:

_ يتّسم البحث العلمي بالتنظيم أي عدم العشوائية والمزاجية والفوضى، فهو نشاط منظم قائم على مجموعة من القيم والأصول والقواعد والمنهجية المعروفة والمقبولة علميا وعمليا يسير من خلاله الباحث

[1] _ عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية، دار الأبحاث، الجزائر، 2009، ص 19.

[2] _ غازي حسين عناية، مناهج البحث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984، ص 151، 152.

بنسق معين وبأسلوب منطقي[1]، بدءا بالأفكار وطريقة طرحها ومناقشتها وصولا إلى النتائج[2].

_ البحث العلمي بحث موضوعي فهو خالي من الميول الشخصية أو الذاتية أو الإعتبارية[3].

_ اعتماد البحث العلمي على مناهج بحث علمي وأدوات علمية تستخدم للتأكد من الفرضيات والنتائج المتوصل إليها.

_ نتائج البحث العلمي قابلة للتعميم، حيث يسعى الباحث إلى تعميم النتائج على نطاق أوسع من المجال الذي يتم فيه البحث، فهو يكتفي عادة باختيار عيِّنة لكنه يعمم النتائج[4].

_ البحث العلمي بحث تفسيري من خلاله يتمكن الباحث من إيجاد علة وجود الظواهر[5].

_ البحث العلمي ليست بالعملية البسيطة بل هو عملية معقدة تستلزم الكثير من الجهد المنظم والفحص الدَّقيق والاختبار الناقد[6].

_ يتميز البحث العلمي بإمكانية التحقق، بمعنى أنَّ النتيجة التي يتوصل إليها بالبحث العلمي قابلة للملاحظة ويمكن إثباتها بالتجربة.

_ البحث العلمي تجديدي، فالباحث يسعى جاهدا لتطوير البحث العلمي وتوخي التميز شكلا ومضمونا[7].

_ من خلال البحث العلمي يتم التنبؤ بالظواهر مستقبلا بناء على معطيات الحاضر وبتوفر ظروف محددة، فهو عملية استنتاج يقوم بها الباحث بناءً على معرفته السابقة بظاهرة معيَّنة تمكنه من فهم وتحديد سلوكها ومسارها المستقبلي[8].

_ إيجاد الحلول للمشكلات المختلفة التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة التي يعيش فيها.

---

[1] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 18.

[2] _ إدرسي الفاخوري، مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية، مطبعة جسور، وجدة_المغرب، 2010، ص 17.

[3] _ محمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002، ص 11.

[4] _ محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص 11.

[5] _ محمود جاسم العبيردي، ألاء محمود العبيردي، طرق البحث العلمي، دار ديبونو للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2009، ص 61.

[6] _ إدرسي الفاخوري، مرجع سابق، ص 17.

[7] _ محمود جاسم العبيردي، ألاء محمود العبيردي، مرجع سابق، ص 62.

[8] _ إدرسي الفاخوري، مرجع سابق، ص 17.

4_ صعوبات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية

تختلف البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية، والذي يرجع في الأساس إلى الصعوبات والمعوقات التالية:

أ_ تعقد الظواهر الاجتماعية

من خصائص العلم هو السببية والتعميم والأمر بالنسبة للعلوم الإنسانية معقد جدا لدرجة أنَّنا نجد صعوبة كبيرة في تحديد هذه الأسباب بالكامل، فالظاهرة الإنسانية تتعلق بعناصر متعددة ومعقدة مثل العناصر الجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى المعتقدات والعادات والأعراف، ويجد الباحث نفسه في مجال الدِّراسات الإنسانية والاجتماعية أمام تنوع كبير ومتغيرات كثيرة تتدخل في الظاهرة الإنسانية، والتي تزداد تعقيدا بسبب تغير الإنسان باستمرار سواء في تفكيره أو في معاملاته أو الأوضاع الاجتماعية...، إلخ.

لذلك فإنَّه يصعب على الباحث معالجة قضايا هذا الإنسان المتغير، كما أنَّ تشابك القضايا واختلاف وجهات النظر وتضارب المعلومات حولها هي الأخرى تحول دون إدراك أحكام منصفة ودقيقة[1].

ب_ الميول الشخصية

من خصائص العلم والبحث العلمي الموضوعية، وقد يحاول الباحث في مجال العلوم الإنسانية أن يتقيّد بضوابطها فيجد نفسه أحيانا في اتجاه فكري معيَّن يوصف من خلاله بالمتحيِّز إلى تيار معيِّن مثل الاتجاه الاشتراكي أو الاتجاه الليبرالي أو غير ذلك.

فدراسة الباحث الاجتماعي لظاهرة إنسانية معيَّنة تجعله يسعى لتحقيق نتائج في البحث تتوافق مع معتقداته وذاتيته أي مع عواطفه وأحاسيسه، فثقافة الإنسان وتنظيمه الاجتماعي وبيئته تؤثر في سلوكه وتحبذه في أفكار معيَّنة وفي وجهات نظر يعتنقها ويدافع عنها، في حين أنَّ الأمر في مجال العلوم الطبيعية يجعل من الظاهرة المدروسة موجودة خارج فكر و وعي الإنسان وهنا يجد نفسه يتعامل

[1] _ ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق، مرجع سابق، ص 29.

معها بكل حياد.

ج_ فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية

يمكن تقسيم الظواهر الطبيعية نتيجة لتشابه بعضها إلى فئات متجانسة واستخراج القوانين التي تحكم كل فئة على حدا، لكن الظواهر السلوكية ظواهر فردية يصعب تكرارها، فالأفراد لا يتشابهون في الظواهر الاجتماعية فمعظمها غير متكررة ولها طابعها المنفرد وشخصيتها المتميِّزة، لذلك فإنَّه يصعب استخراج قواعد عامة ومشتركة يمكن تطبيقها على كافة الناس.

د_ مشكلة التنبؤ

وذلك نظرا لتعقد الظواهر وتداخل العوامل وصعوبة فصل تأثيراتها المتبادلة، ممَّا يقود الباحثين دوما إلى استخدام الاحتمالات.

هـ_ صعوبة استخدام الطرق المخبرية

بالرغم من وجود بعض القضايا الاجتماعية التي يمكن استخدام الطرق المخبرية فيها إلا أنَّ هذا الاستخدام يبقى في نطاق ضيق، فسلوك الإنسان لا يمكن اختباره بمقاييس دقيقة ولا يمكن ضبطه، لذلك فإنَّ البحوث في العلوم الاجتماعية تبقى خاضعة للاجتهاد الشخصي في إصدار الأحكام النهائية وفي إبراز النتائج[1].

و_ ديناميكية الظواهر السلوكية

نتيجة لسرعة تغيُّر الظواهر الإنسانية والسلوكية فإنَّ الباحث في الوقت الذي يدرسها قد يجد نفسه أنَّه يدرسها من الناحية التاريخية وليس في الوقت الراهن، وهذا لحدوث تغيُّر لهاته الظاهرة المدروسة.

[1] _ ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق، مرجع سابق، ص 30.

المحور الثاني: مفهوم مناهج البحث العلمي

أولا: التعريف بمناهج البحث العلمي

أبيِّن أولا المقصود بمناهج البحث العلمي ثم أحدِّد الفرق بينها وبين منهجية البحث العلمي.

1_ المقصود بمناهج البحث العلمي

تشتق كلمة منهج من نهج أي سلك طريقا معينا، وبالتالي كلمة المنهج تعني الطريق والسبيل وكثيرا ما يقال أنَّ طرق البحث مرادف لمناهج البحث.

وفي الاصطلاح عُرف المنهج تعريفات مختلفة، فقد عرفه "عبد الرحمان بدوي" كونه (فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها)[1]، كما عُرف بأنَّه (مجموعة منتظمة من المبادئ العامة والطرق الفعلية التي يستعين بها الباحث في حل مشكلات بحثه مستهدفا بذلك الكشف عن جوهر الحقيقة، فهو أسلوب للتفكير المنظم في حل مشكلة ما)[2]، وعرف أيضا هو (مجموعة من القواعد العلمية والمنطقية بها يتمكن الباحث من تفكيك وترتيب وربط المعلومات بموضوعية، وبه تنسخ الأفكار وتعرض التصورات المجسدة لها في السلوك والعقل)[3].

لذلك فالمهج هو الوسيلة المحدَّدة التي توصل إلى غاية معيَّنة، فهو الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي نقوم بها بصدد الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها، أو هو مجموعة الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث مقدَّما لعميلة المعرفة التي سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها[4].

كما يقر البعض أنَّ المنهج الأكثر استخداما هو المنهج الذي يقوم على تقرير خصائص ظاهرة معيَّنة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد، ويعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها، كما يتجه على الوصف الكمِّي أو الكيفي للظواهر المختلفة بالصورة الحقيقة في المجتمع للتعرف على تركيبها وخصائصها.

---

[1] _ عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 04.

[2] _ محمد أزهر سعيد السماك، طرق البحث العلمي، أسس وتطبيقات، دار اليازوري، عمان_الأردن، 2011، ص 60.

[3] _ عقيل حسن عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 2010، ص 10.

[4] _ محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، دار الفكر الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 115.

ويحدِّد المنهج حسب طبيعة الموضوع البحث أو الدِّراسة وأهدافا التي تم تحديدها سابقا، ويمكن القول أنَّها تخضع كما أشرنا سابقا إلى ظروف خارجية أكثر منها إرادية.

2_ الفرق بين مناهج البحث العلمي ومنهجية البحث العلمي

هناك من يجعل مفهوم المنهج مرادف لمفهوم المنهجية، فالمنهجية يقابلها في اللغة الفرنسية Méthodologie وهذا المفهوم مركب من كلمتين هما: Méthode وتعني المنهج، و Logie وتعني علم، فالمنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج أي هي علم المناهج[1].

والمنهجية أشمل من المنهج، ففي البحوث العلمية نستخدم المنهجية إذا اعتمادنا على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي، ونستعمل مفهوم المنهج إذا اعتمادنا على منهج علمي واحد.

ومن جهة أخرى فإنَّ المنهج وكما اتضح سابقا هو ذلك الطريق أو الأسلوب الذي يختاره الباحث بما يتناسب مع موضوع بحثه، وذلك لمعالجة إشكاليته وفق خطوات بحث محدَّدة من أجل الوصول إلى حلول لها، أما المنهجية فهي أوسع من علم المناهج الذي هو جزء أساسي منها[2]، فهي تهتم بكل أجزاء وأقسام البحث العلمي من خلال بيان عناصرها وشروطها والقواعد التي تحكمها، فضلا عن المسائل المتعلقة بالشكل[3]، كما أنَّ المنهج يختلف من علم لآخر فكل علم له منهج خاص به أما المنهجية عموما هي واحدة وقواعدها ثابتة.

ثانيا: إشكالية تكوين علم المناهج

إختلف الفلاسفة في مجال تكوين علم المناهج وقد ظهرت حول ذلك ثلاثة آراء.

1_ الرأي الأول

يرى أنصار هذا الرأي أنَّ المناهج يجب أن تصاغ من طرف فلاسفة وعلماء المناهج فهي عملية فلسفية،و يحتاج الأمر إلى عملية الكشف عن الروابط والعلاقة ما بين المبادئ التي تحكم العلوم انطلاقا من فكرة وحدة العقل الإنساني و وحدة المنهج.

---

[1] _ وافي خديجة، محاضرات منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016/2015، ص 04.

[2] _ نفس المرجع، ص 08.

[3] _ محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص 13.

وصياغة المناهج لا يقوم بها الباحثين أو العلماء المتخصصين،حيث أن الباحث أو العالم المتخصص لا يمكنه الوصول إلى الروابط التي تحكم العلوم بمختلف أنواعها،في حين أنَّ الفيلسوف أو عالم المناهج يستطيع الوصول إلى ذلك كون هذه العملية عملية فلسفة بالدرجة الأولى.

2_ الرأي الثاني

من زعماء هذا الاتجاه "كود برنار" إذ يرى أنَّ المناهج يضعها العلماء المتخصصون كل حسب ميدان تخصصه، فالعالم المتخصص في ميدان معين أدرى بتخصصه من غيره في المجالات الأخرى و بالمناهج المتبعة فيه وما يخدم بحثه وموضوعه، فلا يستطيع الفيلسوف أن يضع منهجا يسير عليه الباحث المتخصص لعدم درايته بكل دقائق هذا التخصص، وما يتطلبه من وسائل وأدوات منهجية.

3_ الرأي الثالث

يعتمد هذا الاتجاه على المزج بين الرأي الأول والرأي الثاني فيرى أن الفيلسوف وحده من يكشف على العلاقات بين مختلف العلوم والروابط بينها، فالفيلسوف يضع المبادئ الأساسية لكل منهج، ودور العالم المتخصص هو البحث عن آليات تطبيق المنهج في تخصصه، فيكون بذلك للفيلسوف مجاله وللعالم المتخصص مجاله الخاص به.

ثالثا: تكامل مناهج البحث العلمي

قد يبدو من تطبيقات مناهج البحث العلمي في الدراسات القانونية وجود فروق عميقة بينها ممَّا قد يؤدي بالقول إلى عدم إمكانية الجمع بينها، غير أنَّ الأمر مخالف تماما فمناهج البحث العلمي بأنواعها المختلفة متكاملة،كما أنَّه من الصعوبة أن يتبع الباحث منهجا واحدا في معالجة موضوعات بحثه، حيث يتخذ أحدها منهجا رئيسيا له ويستخدم معه المناهج الأخرى حتى يصل إلى معالجة بحثه معالجة علمية يحقق من خلالها هدفه المنشود[1].

والواقع يثبت أنَّ البحث العلمي بكافة صوره يفترض الاستعانة بأكثر من منهج من أجل الوصول إلى أبحاث علمية مبتكرة ممَّا يستدعي القول بوجود تكامل بين مناهج البحث العلمي، فالأبحاث القانونية بغض النظر عن المنهج المتبع في معالجتها تهتم بتقديم نبذة تاريخية أو إطلالة سريعة على نشأة

[1] _ ميادة عبد القادر إسماعيل، كيفية إعداد البحث العلمي، دراسة في إعداد البحث القانوني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص 112.

الأفكار الأساسية لموضوع البحث وتطورها عبر الزمن باستعمال المنهج التاريخي.

كما أنَّ المنهج التاريخي ليس منهجا وصفيا بحتا، فالباحث في تاريخ القانون لا يقتصر على مجرد وصف النظم وتعداد خصائصها بل يلجأ إلى المنهج التحليلي والإحصائي والمقارن وغيرها من المناهج.

رابعا: أنواع مناهج البحث العلمي

لمناهج البحث العلمي أنواع كثيرة، والذي يرتبط بطبيعة البحث في كل علم وأدواته والغاية المتوخاة منه، وجميعها تهدف إلى الوصول إلى المعرفة العلمية السليمة، غير أنَّه لا يعمل بالضرورة أي نوع من المناهج بمعزل عن المنهج الآخر بل ينشأ تداخل عند استخدامهما ولو بصورة جزئية.

وعليه فإنَّه لا يوجد اتفاق على حصر مناهج البحث العلمي فقائمة تصنيفها تطول وتضيق من عالم إلى آخر بسبب اختلاف وجهات نظرهم حول عددها وأنواعها، فالبعض يركز على أنواع مناهج البحث العلمي الرئيسية والأصلية، والبعض يوسع في تعدادها ويعتبر فروع وأجزاء المناهج الأصلية الأساسية مناهج بحث مستقلة وقائمة بذاتها، ومنهم من يعتبر أيضا أنواع البحوث والدِّراسات العلمية وطرق الحصول على المعرفة هي الأخرى مناهج للبحث العلمي.

وسأتطرَّق إلى التقسيمات المختلفة لأنواع مناهج البحث العلمي.

1_ التقسيمات والتصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي

يشمل التقسيم التقليدي لمناهج البحث العلمي مايلي:

أ_ المنهج التحليلي والمنهج التركيبي (التأليفي)

يهدف المنهج التحليلي إلى الكشف عن الحقيقة، أما المنهج التركيبي فيقوم بتركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها بواسطة المنهج التحليلي من أجل نشرها وتعليمها للآخرين، ويعاب هذا التقسيم إذ يتحدث عن الأفكار فقط ولا يشمل القوانين والظواهر، ولا يصلح لكافة فروع العلم والمعرفة.

ب_ المنهج التلقائي والمنهج العقلي التأملي

المنهج التلقائي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحوى المعرفة أو الحقيقة دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة لذلك[1].

[1] _ ميادة عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص 89.

أما المنهج العقلي التأملي فيسير فيه العقل والفكر في نطاق أصول وقواعد منظمة من أجل اكتشاف الحقيقة والمعرفة.

2_ التقسيمات الحديثة لمناهج البحث العلمي

توجد عدة تقسيمات لمناهج البحث العلمي والتي أهمها: تقسيم "هويتني" و"ماركيز" و"جود وسكيتس".

أ_ تقسم هويتني

يرى "هويتني" أنَّ المنهج يرتبط بالعمليات العقلية نفسها اللازمة لحل مشكلة من المشاكل، وهذه العمليات تتضمن وصف الظاهرة أو الظواهر المتعلقة بالمشكلة بما يشمله هذا الوصف من المقارنة والتحليل والتفسير للبيانات والمعلومات المتوفرة ،كما ينبغي التعرف على المراحل التاريخية والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه الظاهرة في المستقبل، وبذلك فإنَّ أنواع مناهج البحث العلمي لدى هويتني هي[1]:

_ المنهج الوصفي

_ المنهج التاريخي

_ المنهج التجريبي

_ المنهج الفلسفي

_ المنهج التنبؤي

_ المنهج الاجتماعي

_ المنهج الإبداعي

ب_ تقسيم ماركيز

يرى "ماركيز" أنَّ للبحث العلمي 06 أنواع وهي[2]:

_ المنهج الأنتروبولوجي (الملاحظة الميدانية)

---

[1] _ زواني نادية، محاضرات في منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2019/2018، ص 31.

[2] _ محمد أيت محمد، مطبوعة مستوفات لمقياس منهجية البحث العلمي، جذع مشترك سنة أولى ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر 03، 2019/2018، ص 13.

ـ المنهج الفلسفي

ـ المنهج التاريخي

ـ المنهج التجريبي

ـ منهج المسح

ـ منهج دراسة الحالة

ج_ تقسيم جود وسكيتس

والذي هو الأخر يرى لمناهج البحث العلمي 06 أنواع وهي[1]:

ـ منهج المسح الوصفي

ـ المنهج التاريخي

ـ المنهج التجريبي

ـ منهج الوصفي

ـ منهج دراسة الحالة والدراسات الإكلينيكية

ـ منهج دراسات النمو والتطور والوراثة

وبغض النظر عن التقسيمات السابقة الذكر فمناهج البحث العلمي المتفق عليها هي:

المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، المنهج التحليلي، المنهج الوصفي، المنهج الجدلي، الاستقرائي، المنهج المقارن، المنهج الاستدلالي، منهج دراسة حالة.

[1] ـ ميادة عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص 90.

المحور الثالث: دراسة مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في مجال العلوم القانونية والإدارية

أولا: المنهج الوصفي

يهتم المنهج الوصفي بدراسة حاضر الظواهر والأحداث من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة فيها، كما يشمل في الكثير الأحيان التنبؤ لمستقبلها[1]، من خلاله يتوصل الباحث إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن موضوع البحث من أجل فهم أفضل له، أو لأجل وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها. والبحث الوصفي لا يهدف إلى وصف الظواهر أو الواقع كما هو بل إلى الوصول إلى استنتاجات ذات الدلالة والمغزى من أجل فهم الواقع وتطويره[2].

والدِّراسة الوصفية للحدث أو الظاهرة قد يكون كيفيا أو كميا[3]، في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف عليها من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج، وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره[4].

ولدراسة المنهج الوصفي يتعيَّن تحديد خصائصه وخطواته وأساليبه وتطبيقه في مجال العلوم القانونية والإدارية.

1_ خصائص المنهج الوصفي

يتميز المنهج الوصفي عن باقي المناهج العلمية الأخرى بمجموعة من الخصائص والمميِّزات وهي:

_ جمع المعلومات الحقيقية والمفصلة للظاهرة أو الحدث الذي وقع فعلا في زمان ومكان محددين.

_ يستخدم المنهج الوصفي المنطق والاستقراء والاستنتاج من أجل التوصل إلى قاعدة عامة، فهو لا يعني وصف الظاهرة فقط، بل يتعدى ذلك إلى إجراء تحليل عميق لمكوناتها وخصائصها وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق لها[5].

---

[1] _ حسن أحمد الشافعي، محمد حسين عابدين، سوزان أحمد على مرسى، مبادئ البحث العلمي في التربية البدنية والرياضية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص123.

[2] _ رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 175.

[3] _ الوصف الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما الكمِّي فيعطينا وصفا رقميا كميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة، أنظر في ذلك:

_ حسن أحمد الشافعي، محمد حسين عابدين، سوزان أحمد على مرسى، مرجع سابق، ص 123.

[4] _ محسن على عطية، البحث العلمي في التربية مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية، عمان_الأردن، دار المناهج، 2009، ص 138.

[5] _ كشرود عمار الطيب، البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2007، ص 227.

_ إجراء المقارنة للظواهر والأحداث والبحث عن العلاقة فيما بينها.

_ تحديد المشاكل الموجودة ووضع المقترحات والحلول.

_ يعمل المنهج الوصفي على وصف النماذج المختلفة والإجراءات بصورة دقيقة وكاملة قدر المستطاع[1].

2_ خطوات المنهج الوصفي

يخضع تطبيق المنهج الوصفي لمجموعة من الخطوات وهي[2]:

_ تحديد المشكلة أو الظاهرة المدروسة، وهي خطوة ضرورية لتطبيق كل المناهج، والتي يجب على الباحث تحديدها وصياغتها في شكل سؤال محدد أو عدة أسئلة، فصياغة موضوع ما وتحويله إلى مشكلة بحثية محددة تشكل الخطوة الأولى في أي استقصاء علمي، وهنالك خطوتين تساهمان في تشكيل مشكلة البحث وهما:

أولا: فهم المشكلة على نحو دقيق.

ثانيا: إعادة صياغة المشكلة نفسها بلغة ذات معنى من وجهة نظر تحليلية[3].

_ تحديد أساليب التعامل مع الظاهرة والتأثير فيها، وتقديم كل ما يتعلق بها.

_ وضع الفروض كحلول مبدئية للمشكلة وتوضيح الأسس التي بنيت عليها، والتي بموجبها يتجه الباحث للوصول إلى الحل المطلوب[4].

_ تحديد المعلومات والبيانات التي يجب على الباحث جمعها، وأيضا وسائل وأساليب جمعها بما يتلاءم مع طبيعة مشكلة البحث والفروض التي وضعها.

_ يختار الباحث أدوات البحث التي سيستخدمها في الحصول على المعلومات كالاستبيان أو المقابلة أو الاختبار أو الملاحظة...إلخ، وهذا وفقا لطبيعة مشكلة البحث وفروضه.

_ جمع المعلومات من المصادر المختلفة وتنظيمها.

_ تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها، كون الحقائق بشكلها الخام لا يمكن أن تعطي أي فهم

---

[1] _ مياد عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص 47، 48.

[2] _ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار الصفاء، عمان-الأردن، الطبعة 05، 2013، ص 73.

[3] _ رشيد القواسمية وشركاؤه، مناهج البحث العلمي، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان_الأردن، الطبعة 02، 2008، ص 29، 30.

[4] _ عزيز داوود، مناهج البحث العلمي، دار أسامة، عمان_الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 15.

أو نتيجة ما إلا من خلال العمل على تحليلها وتفسيرها، وذلك بالاعتماد على مختلف العمليات والنماذج والأساليب المعتمدة في ذلك.

_ الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها، واستخلاص التعميمات والاستنتاجات منها[1].

_ وضع التوصيات المناسبة.

3_ أساليب المنهج الوصفي:

للمنهج الوصفي الأساليب التالية:

أ_ الدِّراسة المسحية

أ/1_ تعريف الدِّراسة المسحية

تعد الدِّراسة المسحية إحدى الأساليب المستخدمة في البحوث الوصفية تهتم بدراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معيَّنة، وفي مكان معيَّن في الوقت الحاضر، فهي موجودة بالفعل وقت إجراء المسح[2].

من خلال الدِّراسة المسحية يقوم الباحث بملاحظة الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها بشكل دقيق ومفصل، وهذا لهدف التعرف على الأوضاع الراهنة ومعرفة أراء وأفكار الجماعات والتعرف على ميولهم واتجاهاتهم، وتحديد تأثير المشكلات المختلفة على المجتمع ومعرفة مدى التقدم لظاهرة ما وذلك من أجل التخطيط لتنمية الحياة البشرية من جميع النواحي[3]، كما تهدف البحوث المسحية إلى استقصاء العلاقات السائدة فيما بين الظواهر الجارية ومحاولة التنبؤ بالوقائع في المستقبل[4].

لذلك عُرفت الدِّراسات الوصفية بأنَّها (محاولة بحثية منظمة لتقرير الوضع الراهن لظاهرة أو موضوع أو جماعة، ووصفه وتحليله بهدف الوصول إلى معلومات وافية دقيقة عنه، تنصب على الوقت الحاضر وقت إجراء البحث في محاولة الكشف عن الأوضاع القائمة لتطويرها إلى الأفضل)[5]، وأيضا (تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات إدارية أو علمية أو ثقافية أو اجتماعية، كالمكتبات والمدارس

---

[1] _ حسن أحمد الشافعي، محمد حسين عابدين، سوزان أحمد على مرسى، مرجع سابق، ص 125.

[2] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 419.

[3] _ حسن أحمد الشافعي، محمد حسين عابدين، سوزان أحمد على مرسى، مرجع سابق، ص 127.

[4] _ رشيد القواسمية وشركاؤه، مرجع سابق، ص 56.

[5] _ محسن علي عطية، مرجع سابق، ص 139.

والمستشفيات مثلا وأنشطتها المختلفة وموظفيها خلال فترة زمنية معينة، والوظيفة الأساسية للدِّراسات المسحية هي جميع المعلومات التي يمكن فيما بعد تحليلها وتفسيرها، ومن ثم الخروج باستنتاجات)[1].

علما بأنَّ المسح قد يكون شاملا لجميع أفراد المجتمع يُمكن السيطرة عليه وحصره بالكامل، وقد يكون عن طريق اختيار عينة ممثلة للمجتمع ومسح السِّمات المستهدفة فيها، وتعميم النتائج على المجتمع الذي تمثله[2].

أ/2_ أهمية الدِّراسات المسحية

تكمن أهمية الدِّراسات المسحية فيمايلي:

_ دراسة المشكلات ومعرفة آثارها وتقديم اقتراحات لحلها.

_ توفير معلومات دقيقة ومنظمة عن الظاهرة أو الحدث المدروس من أجل معرفة عناصرها وفهمها بقدر من الواقعية[3].

_ الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط، وحل المشاكل الاجتماعية والإدارية.

_ معرفة الرأي العام واتجاهاته[4].

_ تحديد الوسائل والإجراءات التي تحسن وتطور الوضع القائم للظاهرة أو الحدث المدروس[5].

أ/3_ أنواع الدِّراسات المسحية

للدِّراسات المسحية أنواع كثيرة منها:

_ المسح المدرسي

يهتم هذا النوع من المسح بدراسة المشكلات والظواهر والقضايا المتعلقة بالميدان التربوي ومكوناته كالمعلمين والطلبة وأساليب التعليم والإدارة المدرسية[6]، وهو يجرى في المؤسسات التربوية لأجل التقويم

---

[1] _ محمد السيد علي، مرجع سابق، ص 393.

[2] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 17.

[3] _ عوض عدنان، مناهج البحث العلمي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2005، ص 78.

[4] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 420.

[5] _ عوض عدنان، مرجع سابق، ص 78.

[6] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 19، 20.

الداخلي والخارجي للبرامج التعليمية، أو بعض جوانبه لوضع خطط مناسبة لرفع الكفاءة العلمية التربوية وفعاليتها.

_ المسح الاجتماعي

من خلال هذا المسح يتم دراسة المشكلات أو الظواهر المتعلقة بالمجال الاجتماعي، ومعرفة تأثيرها على المجتمع عن طريق جمع البيانات وحصر الإمكانيات التي لها صلة بالمشكلة، ومحاولة وضع حلول مقترحة لهذه المشكلة، وللمسح الاجتماعي أدوات وهي: المشاهدة العلمية والملاحظة والمقابلة والاستبيان والتصنيف القيمي[1].

_ دراسات الرأي العام

تهدف هذه الدِّراسة إلى معرفة أراء وأفكار الجماعات وميولهم واتجاهاتهم نحو مشكلة معينة في زمن معين، وقياس اتجاهات الرأي العام نحو موضوعات مختلفة[2]، مثل استطلاع الرأي العام حول الوضع المعيشي وأيضا استطلاع الرأي العام حول الانتخابات الرئاسية أو التشريعية.

_ تحليل العمل

والذي يهتم بدراسة المعلومات والمهمات المرتبطة بالعمل أو الوظيفة، وفيه تجمع البيانات والمعلومات عن العمال والمسؤولين وظروف العمل[3] ودراسة الإمكانات المتاحة لهم، وكذلك مؤهلاتهم وخبراتهم وتدريبهم ورواتبهم وأوضاعهم العملية، وعلاقاتهم بالتنظيمات الإدارية والتسهيلات المقدَّمة لهم إلى غير ذلك من الأمور[4].

ب_ منهج دراسة الحالة

يقوم منهج دراسة الحالة على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدد من الحالات، وذلك من أجل الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشابهها من ظواهر

---

[1] _ عقيل حسن عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، مرجع سابق، ص 330.

[2] _ محمد السيد علي، مرجع سابق، ص 394.

[3] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 423.

[4] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 21، 22.

من خلال تجميع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وعن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل[1].

يكون جمع البيانات بوسائل وأدوات متعددة منها وهي: المشاهدة العلمية والملاحظة والمقابلة والاستبيان والتصنيف القيمي، غير أنَّ النتائج المتوصل إليها في دراسة الحالة لا يمكن تعميمها على جميع الحالات الأخرى إلا إذا تم التوصل إلى نفس النتائج من عدد كاف من الحالات المماثلة ومن نفس المجتمع، عندئذ يمكن تعميم النتائج على باقي أفراد المجتمع[2].

ب/1_ أهمية دراسة الحالة

لدراسة الحالة الأهمية التالية:

_ استيعاب الموضوع بوضوح وبشكل متكامل تتضح فيه الأسباب والعلل والمتغيرات المتداخلة والمستقلة والدخيلة التي أظهرت الحالة قيد البحث والدِّراسة، ومن خلالها يتيسر التشخيص العلمي والمهني الذي يؤدي إلى معالجة موضوعة للظاهرة المدروسة وإلى الإصلاح[3].

_ التمكن من العودة إلى ماضي موضوع البحث والوقوف على العلل والأسباب والمعطيات التي يحتويها[4].

ب/2_ خطوات دراسة الحالة

يتضمن منهج دراسة الحالة الخطوات التالية[5]:

_ تحديد أهداف الدراسة، الأمر الذي يتطلب تحديد موضوع الدراسة أو الظاهرة وخصائصها.

_ إعداد مخطط البحث أو الدِّراسة، الأمر الذي يساعد الباحث في تحديد مساره البحثي حيث يمكنه من تحديد أنواع البيانات، والمعلومات المطلوبة والطرق المناسبة لجمعها وأساليب تحليلها.

_ جمع المعلومات من مصادرها وبالوسائل التي تحديدها مسبقا.

---

[1] _ عقيل حسن عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، مرجع سابق، ص 358 .

[2] _ عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار اليازوري العلمية، عمان_الأردن، 2008، ص 135.

[3] _ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 50.

[4] _ عقيل حسن عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، مرجع سابق، ص 366.

[5] _ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 76.

ـ تنظيم وعرض وتحليل البيانات بالأساليب التي يرى الباحث أنَّها تخدم أهداف بحثه ودراسته.

ـ الوصول إلى نتائج وتوصيات، والتي من خلالها يوضح الباحث ما توصل إليه من نتائج ويبيِّن أهميتها وإمكانيات الاستفادة منها في الدِّراسات الأخرى.

ب/3ـ تقييم منهج دراسة الحالة

لمنهج دراسة الحالة العديد من المزايا منها:

ـ توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة، وبجهد ووقت أقل بشكل لا توفره المناهج الأخرى[1].

ـ يساعد المنهج على تكوين فرضيات جديدة، بها يتم فتح الباب أمام دراسات أخرى مستقبلا.

ـ الوصول إلى نتائج دقيقة ومفصلة حول وضع الظاهرة أو الحدث المدروس[2].

وقد وجهت للمنهج المعني العديد من الانتقادات منها:

ـ صعوبة تعميم نتائج دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة، خاصة إذا كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدِّراسة.

ـ قد يقع الباحث في مشكلة التحيُّز عند تحليله وتفسيره لنتائج الظاهرة المدروسة، ممَّا يؤدي إلى بعد النتائج عن الموضوعية.

ـ دراسة الحالة تحتاج إلى وقت كبير وإلى جهد أكبر وخبرة وتدريب فائقين[3].

4ـ تطبيق المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

للبحث الوصفي في العلوم القانونية مجال واسع التطبيق وذلك من خلال المسح الاجتماعي لأجل تطوير المنظومة القانونية، وإجراء التحقيقات للكشف عن خفايا أسباب النزاعات القانونية، وفي دراسات المؤسسة العقابية وتطور ونمو السمات الإجرامية وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية[4].

أول من استخدم المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية والإدارية هو "جون هوارد"، الذي قام

---

[1] ـ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 77.

[2] ـ عمار الطيب كشرود، مرجع سابق، ص 245.

[3] ـ عقيل حسن عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، مرجع سابق، ص 373.

[4] ـ زواني نادية، مرجع سابق، ص 42.

بدراسة حالة المسجونين بجمع الحقائق مباشرة من السجون والمسجونين ثم قدم بحثه إلى المسؤولين في إنجلترا، وتمت مناقشته من طرف مجلس العموم الأمر الذي أدى إلى إصدار عدة تشريعات من أجل إصلاح السجون في إنجلترا والتي منها:

_ قانون الإفراج الفوري عن المسجونين الذي تثبت براءتهم.

_ قانون فحص السجون فحصا منظما ودوريا بواسطة قضاة.

5_ تقييم المنهج الوصفي

للمنهج الوصفي العديد من المزايا وهي:

_ إعطاء معلومات مفصلة ودقيقة تعمل على تفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية[1].

_ يوضح العلاقة بين الأسباب والنتائج في الظاهرة نفسها، وأيضا العلاقة بين الظواهر المختلفة[2] مثل العلاقة بين السبب والنتيجة بما يمكن من فهم الظواهر بصورة أفضل.

_ يقدم تفسيرا للظواهر والعوامل المؤثرة فيها.

_ يدرس المنهج الوصفي الظواهر كما هي على الواقع دون تدخل من قبل الباحث[3]، ممَّا يعطي نتائج أكثر موضوعية.

_ يساعد المنهج الوصفي على التنبؤ بمستقبل الظاهرة.

_ يحدد الوسائل والإجراءات التي تحسن وتطور الوضع القائم[4].

_ يعد الأسلوب الأكثر شيوعا واستخداما في مجال العلوم الإنسانية.

ورغم المزايا السابقة للمنهج الوصفي فقد وجهت إليه العديد من الانتقادات وهي:

_ قد يعتمد الباحث على مصادر خاطئة تزوده بمعلومات خاطئة.

_ يقوم المنهج الوصفي على دراسة ظاهرة أو مشكلة مرتبطة بزمان ومكان محددين ممَّا يصعب تعميم نتائج البحث[5].

---

[1] _ عامر قنديلجي، مرجع سابق، ص 229.

[2] _ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 144.

[3] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 49.

[4] _ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 74.

[5] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 52.

_ عملية جمع المعلومات تتأثر بتعدد الأشخاص الذين يجمعونها وباختلاف أساليبهم.

_ يتم إثبات الفروض عن طريق الملاحظة مما يقلل من قدر الباحث على اتخاذ القرار.

_ نظرا لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها فإن قدرة البحوث الوصفية على التنبؤ تبقى محدودة[1].

وبالرغم من الانتقادات السابقة الذكر فإنَّها لا تقلل من أهمية استخدام المنهج الوصفي في البحوث العلمية، فعملية الوصف هي الخطوة الأولى على طريق العلم ممَّا يجعل المنهج الوصفي الأكثر شيوعا واستخداما في البحوث.

ثانيا: منهج تحليل المحتوى (المضمون)

يطلق على منهج تحليل المضمون أيضا المنهج الاستنباطي[2]، والذي يقوم على الوصف المنظم والدقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة، وذلك من خلال تحديد موضوع الدِّراسة وهدفها، وتعريف مجتمع الدِّراسة التي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله.

لذلك فإنَّ تحليل المحتوى يعد طريقة موضوعية ومنظمة من غير الاتصال المباشر بالمصادر البشرية، حيث تعتمد على تحليل محتوى المواد المكتوبة أو المسموعة المرتبطة بموضوع البحث مثل السجلات والقوانين والصحف والكتب... التي يبحث عنها الباحث[3]، ويشترط في هذا الأسلوب عدم تحيز الباحث عند اختباره لعينة النصوص أو المسموعات المراد دراستها وتحليل مضمونها، فيجب أن تكون ممثلة بشكل موضوعي لمجتمع الدِّراسة الذي تمثله[4]، ويستخدم المنهج في مجالات بحثية متنوعة خاصة في مجال الإعلام والسياسة والدِّراسات الاجتماعية.

1_ خطوات منهج تحليل المحتوى

لمنهج تحليل المحتوى الخطوات التالية[5]:

---

[1] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 52.

[2] _ ضحى نشأت الطالباني، البحث القانوني، مناهجه، أصوله، مصادره، أساليبه، دار وائل، عمان_الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص 12.

[3] _ على عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت_لبنان، الطبعة الأولى، 2016، ص 80.

[4] _ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 78.

[5] _ نعيم بوعموشة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، تقنية تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية، جامعة تمنغست، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 68.

_ على الباحث تحديد ما يريد دراسته.

_ يجب تحديد وحدة التحليل كالكلمة أو الفكرة أو الشخصيات.

_ تحديد طبيعة الفئات التي سوف يجري التحليل بموجبها.

_ تحديد المجتمع الذي يدرسه والعينة التي يختارها.

_ تحديد كيفية معالجة البيانات الإحصائية لاستخلاص النتائج.

2_ تطبيق منهج تحليل المحتوى في ميدان العلوم القانونية والإدارية

بدأ تطبيق منهج تحليل المحتوى في ميدان العلوم السياسية على يد هارولد لازويل الذي قام بدراسة الحملة الدِّعائية، ثم أستخدم عام 1969 لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول، ومن هنا تأكد أنَّه هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية، يكتفي فيه الباحث بدراسة المصادر المتاحة لديه سواء كانت أولية أو ثانوية.

استخدم رجال القانون المنهج في تفسير القاعدة القانونية، وأيضا الفقهاء في استخلاص النتائج والأحكام، وكذلك القضاة في التحقيق القضائي وفي الفصل في القضايا المعروضة لديهم، كما استخدمه المحامون في تحليل المواد القانونية والقرارات الإدارية والأحكام القضائية، وأيضا نواب المجلس الشعبي الوطني في تحليل مشاريع القوانين[1].

وعموما يستخدم منهج تحليل المحتوى في ميدان العلوم القانونية والإدارية من أجل:

_ تحليل مضمون الشكاوى المنشورة في الصحافة الوطنية للتعرف على المشاكل المتعلقة بالمجتمع[2].

_ تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها من خلال ما ينشر أو يصرح به في الجرائد الوطنية.

_ تحلبل مضمون الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.

_ التخليل القانوني للمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الوطنية والدولية على ضوء القانون الدولي والحكم على مدى شرعيتها.

_ دراسة محتوى الدساتير والقوانين من أجل كشف اللبس والغموض عنها والنقائق والثغرات

[1] _ عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي، وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر، الطبعة 02، 1992، ص 170.

[2] _ نعيم بوعموشة، مرجع سابق، ص 86.

التي تعتريها[1].

_ دراسة التقارير والمحاضر والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الرّسمية.

_ دراسة الأحكام القضائية ومعرفة اجتهادات القضاة.

3_ تقييم منهج تحليل المحتوى

يمتاز منهج تحليل المحتوى بمايلي:

_ يوفر الباحث جهد الاتصال بالمبحوثين، أو إجراء التجارب أو المقابلات والمادة المطلوبة للدِّراسة فهي تتوفر في الكتب والسجلات والملفات ووسائل الإعلام ...إلخ.

_ المعلومات التي يقوم بتحليلها الباحث تبقى كما هي قبل وبعد إجراء الدِّراسة ولا يؤثر فيها الباحث.

_ إمكانية إجراء الدِّراسة مرة ثانية ومقارنتها بنتائج سابقة لنفس الظاهرة أو مع ظواهر أخرى.

غير أنَّه وجهت للمنهج الانتقادات التالية[2]:

_ يحتاج المنهج إلى جهد كتابي من طرف الباحث.

_ يغلب على نتائج أسلوب تحليل المحتوى طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة، ولا يبيِّن الأسباب التي أدت إلى ظهور المادة المدروسة بهذا الشكل أو المحتوى.

_ لا يمتاز أسلوب تحليل المحتوى بالمرونة لأنَّ الباحث يكون مقيدا بالمادة المدروسة وبمصادرها المحددة.

ثالثا: المنهج الاستدلالي

الاستدلال هو عملية عقلية يتم فيها الانتقال من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص أو من حكم لآخر يترتب عليه[3]، ويطلق عليه عدة تسميات منها: الاستنباط، القياس، الاستنتاج...الخ فهو منهج سنده الاستدلال بالعقل والتأمل والتفكير والقياس المنطقي في الاستنباط من أجل الوصول إلى نتائج وحقائق، أي الانطلاق من مبادئ ثابتة معروفة وعناوين عامة للخروج بنتائج[4].

عرف "عبد الرحمان بدوي" المنهج المعني بأنَّه (البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها وينتقل

---

[1] _ عمار عوابدي ، مرجع سابق، ص 171.

[2] _ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 79.

[3] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 97.

[4] _ طلعة همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، دار عمار، عمان_الأردن، 1984، ص 11.

إلى قضايا تستنتج عنها بالضرورة، وهذا الانتقال يتم عن طريق الاستنتاج المنطقي أو بواسطة الحساب)[1]، وعرف أيضا كونه (تلك الطريقة من التفكير التي بموجبها يحكم العقل في قضية ما بناء على قانون سابق، فهو عقل يستند دائما إلى أصل يعتمد عليه، أي عملة استدلال يبدأ بها العقل من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة)[2].

ويختلف الاستدلال عن البرهنة فالاستدلال كما ذكرنا سابقا هو الانتقال من قضايا إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية، أما البرهنة فهي أخص من الاستدلال حيث تدلنا على صدق النتائج لأنَّها تقوم بالتسليم بصدق المقدِّمات، أما الاستدلال فيدلنا على صدق المقدِّمات انطلاقا من صحة النتائج المتوصل إليها، فالبرهنة إذن هي جزء من الاستدلال نستعملها في حالة الحاجة إلى إثبات صحة النتائج[3].

والاستدلال إذا كان ميدانه الأصلي الحساب والقياس فإنَّ تطبيقه قد شمل العلوم الإنسانية، فمثلا في العلوم القانونية القاضي يعتمد على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للقضية، حيث يستدل اعتمادا على ما لديه من قضايا في مجال الاقتصاد والتجارة، كما أنَّ المضارب يستدل وفقا للمعروض والمطلوب من الأوراق المالية[4].

1_ مبادئ الاستدلال

هي مجموع القضايا والتصورات الأولية غير المستخرجة من غيرها في نظام استدلال معين، وقسم رجال المنطق القدماء مبادئ الاستدلال إلى بديهيات ومصادرات وتعريفات، وهي غير منفصلة عن بعضها البعض بل متداخلة ومتكاملة في عملية استدلالية واحدة[5].

أ_ البديهيات

هي قضايا بينة بذاتها لا يمكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان أولية منطقية غير مستخلصة

---

[1] _ عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 81.

[2] _ على عبود جعفر، مرجع سابق، ص67.

[3] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 140.

[4] _ طلعة همام، مرجع سابق، ص 12.

[5] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 143.

أو مستنتجة من غيرها من المبادئ أو القضايا الأخرى[1]، لذلك فإنَّ البديهيات تمتاز بما يلي:

_ هي بينة تلقائيا دون الحاجة إلى برهان.

_ هي أولية منطقية غير مستنبطة من غيرها من القضايا.

_ هي قضية صورية عامة أو قضية مشتركة تقبل من كافة العقول ولا تعني فرعا واحدا من العلوم فالبديهية تستعمل في الرياضيات، وأيضا في مجال العلوم الاجتماعية ومثاله:

_ من يملك أكثر يملك أقل.

_ القضايا 05 المشتركة التي جاء بها اقليدس وهي[2]:

_ الأشياء التي تساوي شيئا واحدا أو تساوي أشياء متساوية تكون متساوية.

_ إذا أضيفت أشياء متساوية إلى أشياء متساوية كانت النتائج متساوية.

_ إذا طرحت أشياء متساوية من أشياء متساوية كانت البواقي متساوية.

_ الكل أكبر من كل جزء من أجزائه.

_ الأشياء المتطابقة متساوية.

ب_ المسلمات (المصادرات)

هي قضايا تركيبية أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة وغير عامة ومشتركة إلا أننَّا نقبلها نظريا ويصادر على صحتها ويسلم بها لأنَّها لا تؤدي إلى التناقض، فبالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل وعدم تناقضها إلا أنَّ فائدتها تكمن في استنتاج العديد من النتائج الصحيحة عنها ومثاله:

_ الإنسان يفعل أو لا يفعل طبقا لما يراه أنفع.

_ كل إنسان يطلب السعادة[3].

ج_ التعريفات

تعني التعبير عن ماهية الشيء المعرف عنه وحده وكله تعريفا جامعا يجمع كل صفاته[4]، فالتعريف

---

[1] _ عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 82، 83.

[2] _ فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، سلسلة القانون، كلية الحقوق، الجزائر، 2002، ص 55، 56.

[3] _ على عبود جعفر، مرجع سابق، ص 68.

[4] _ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 40.

هو قضية أولية تبنى من خلاله كل الاستدلالات التي توصل إلى نتائج غير متناقضة مع العلم والواقع، غير أنَّها لا تعتبر قضايا عامة ومشتركة فهي تخص الشيء لوحده دون غيره من الأشياء.

والتعريف قد يكون رياضيا وهو التعريف الثابت والقبلي والنهائي للشيء، وقد يكون تعريفا متغيرا يتطور بتطور الشيء ذاته[1].

2_ أدوات الاستدلال

للاستدلال مجموعة من الأدوات هي: القياس، التجريب العقلي، التركيب المنطقي.

أ_ القياس

هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدِّمات مسلم بصحتها أو من مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمونة الصِّحة، فهو تحصيل حاصل فتكون النتائج المتحصل عليها موجودة ضمنيا في المقدِّمات[2].

ب_ البرهان الرياضي

هو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد المنطق، فالبرهان الرياضي مبدع وخلاق لأنَّ النتائج المتوصل إليها لم تشمل عليها المقدِّمات وإنَّما تشكل حقيقة جديدة[3]، هذه الحقيقة نحصل عليها عن طريق التسلسل المنطقي للنتائج المتحصل عليها من المقدِّمات وإذا أهملنا إحدى مراحل هذا التسلسل فحتما سيختل في بنائه المنطقي[4].

ج_ التجريب العقلي

يعني قيام الباحث داخل عقله بكل الفروض والتجارب التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وقد يكون التجريب العقلي خياليا كما هو الحال لدى الشعراء والعباقرة والفنانين والروائيين، لكن التجريب العقلي هنا ليس له قيمة علمية وإنَّما فنية وأدبية وأخلاقية فحسب، الأمر الذي لا نقصده وإنَّما نقصد التجريب العقلي العلمي لأنَّه يقوم على وقائع يجري عليها الإنسان الفروض العقلية لاستخلاص النتائج.

هنالك بعض الأوضاع لا يستطيع الإنسان إجراء التجارب عليها فيقوم بذلك داخل ذهنه بصورة

---

[1] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 142، 143.

[2] _ عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 103.

[3] _ نفس المرجع، ص 103.

[4] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 143.

علمية ومنطقية، فينطلق الباحث من مقدِّمات ويقوم بتصوير نتائج معينة يطرحها في صورة فرضيات، ثم يقوم بالتجارب داخل عقله ويخلص إلى نتائج إما تؤيد تلك الفرضيات أو تتنافى معها[1].

د_ التركيب المنطقي

هو عملية عقلية منطقية عكسية تبدأ من مقدِّمات أو قضايا صحيحة واستخراج كل النتائج المنطقية المستنبطة منها.

3_ تطبيق المنهج الاستدلالي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

طبق المنهج الاستدلالي قديما في مجال العلوم القانونية خاصة في مرحلة ازدهاره، فاستخدم في فلسفة القانون وفي علم الاجتماع القانوني للكشف عن النظريات والمبادئ والقوانين المتعلقة بتفسير أصل وغاية القانون، والدولة والسلطة والأمة وفلسفة العقد، وظاهرة الدكتاتورية والديمقراطية والثورة والقيادة والجريمة والسِّلم والحرب... إلى غير ذلك من الظواهر القانونية والاجتماعية والسياسية.

ولازالت تطبيقات المنهج الاستدلالي مفيدة في نطاق العلوم القانونية والإدارية، ولا يزال يستخدم من طرف كل من المشرع والفقه والقضاء من أجل تفسير وتحليل وتطبيق المبادئ والقواعد والأحكام القانونية العامة والمجردة والملزمة خاصة في القضاء الجنائي والقضاء المدني[2].

بالنسبة للتشريع فإنَّ المشرع يستعمل بالمنهج المعني في إصدار التشريعات، فعملية رسم السياسات التشريعية وإصدار التشريعات غالبا ما تستعين بالمنهج الاستدلالي، فتنطلق من منطلقات وفلسفة وأيديولوجية النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في الدولة والأمة، وتلتزم بمضمونها في رسم السياسات القانونية وفي إصدار التشريعات[3].

ومن جهة أخرى فإنَّ المشرع باستعماله للمنهج الاستدلالي ينطلق من القواعد القانونية كمقدِّمات ليصل إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق القياس، فيمنع فعلا ما انطلاقا من منعه لفعل آخر منصوص عليه كلما كان للمنع نفس السبب أو العلة، ومثاله منع التعامل بالمخدِّرات انطلاقا من مقدِّمة كبرى

---

[1] _ عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 116.

[2] _ عمار عوابدي ، مرجع سابق، ص 188، 189.

[3] _ سهام دربال، توظيف المنهج الإستدلالي وخصوصيته في الدِّراسات القانونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المركز الجامعي مغنية، تلمسان، المجلد 15، العدد 04، 2022، ص 494.

تتمثل في منع كل الأشياء التي تذهب بالعقل وتمنع الإدراك، ومن خلال هذه الآلية يستطيع المشرع أن يتصدى لكل المستجدات غير المنصوص عليها[1].

أما على المستوى القضائي فإنَّ المنهج الاستدلالي يساهم في إرشاد القاضي لحل النزاع، فالحكم القضائي ما هو إلا نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدءا من تكييف الوقائع إلى غاية إصدار الحكم[2]، فبالاستدلال يصل القاضي إلى الحكم وحل النزاع بالربط بين الوقائع المادية والمبدأ القانوني ممَّا يؤدي إلى الوصول إلى النتيجة المتمثلة في الحكم[3].

ظف إلى ذلك أنَّ للمنهج الاستنباطي الاستدلالي أهمية كبيرة في العمل القانوني، والذي يظهر في تدقيق كلام الشهود والوثائق لمعرفة صحتها، وفي إعداد الأبحاث والمذكرات القانونية فيلتزم الباحث بالقواعد المنطقية وبعملية تكييف المسائل القانونية[4].

4_ تقييم المنهج الاستدلالي

بالرغم من الدور الذي أداه المنهج الاستدلالي ولا يزال إلا أنَّه أنتقد بمايلي:

_ أنَّ المبادئ الثلاثة التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي كلها ترجع إلى مبدأ واحد وهو المصادرات على أساس أنَّها قضايا يصادر عليها، وتتحقق صحتها بسلامة وصحة نتائجها كلما تعددت وزادت نتائجها دون وجود تناقض، وهي قضايا غير قابلة للبرهنة، ويؤدي ذلك إلى تحويل المنهج الاستدلالي إلى منهج اعتباطي قائم على الأهواء.

_ كل الظواهر والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية هي ظواهر وحقائق حيَّة ومتحرِّكة ومتطورة، وأيضا شديدة التعقيد والتغيير، وعليه لا يمكن معالجتها ودراستها بواسطة المنهج الاستدلالي القائم على أساس مبادئ وقضايا جامدة وثابتة وعامة زمانا ومكانا.

ومهما وجه للمنهج الاستدلالي من انتقادات إلا أنَّها لا تنقص من قيمته ومن دوره في البحوث العلمية.

---

[1] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 149، 150.

[2] _ نفس المرجع، ص 146.

[3] _ سهام دربال، مرجع سابق، ص 494.

[4] _ شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 116.

رابعا: المنهج التاريخي

التاريخ علم يهتم بدراسة ماضي الإنسانية وما خلفته الحضارات مستندا على ما تركه الإنسان من آثار مادية وثقافية، والذي يتكون من وقائع وأحداث وحقائق حدثت في الماضي مرة واحدة دون أن تتكرر أبدا، وذلك على أساس أنَّ التاريخ يستند على عنصر الزمن، والذي يشمل أحد أبعاده الثلاثة في مفهومه العضوي وهي: الماضي، الحاضر، المستقبل، فحاضر اليوم هو ماضي الغد ومستقبل الأمس، وهكذا تتحقق الوحدة العضوية للزمن ويصبح الماضي ضروريا لفهم الحاضر، وكلاهما ضروري لرسم معالم المستقبل[1].

عرَّف "هومر هوكيت" التاريخ بأنَّه (السجل المكتوب للماضي والأحداث الماضية)[2]، ويقول "إبن خلدون" (يعتبر التاريخ معمل التجارب الهائل الذي تسجل فيه تجارب الإنسانية، والمتحف الطبيعي للظواهر في مختلف درجات تطورها)[3].

وعلى هذا الأساس فإنَّ التاريخ ملكا عاما لأنَّه صناعة عامة، فمن حاول أن يطمس شيئا أو جزءا من معالمه فلن يستطيع لأنَّ البعض الآخر قادر على إبرازها[4].

1_ تعريف المنهج التاريخي

يهتم المنهج التاريخي بدراسة الظواهر والوقائع في سياقها التاريخي فيصف ما وقع في الماضي من أحداث تتعلق بالمشكلات الإنسانية، بدراسة نشأة الظاهرة وتطورها والعوامل المساهمة في ذلك وتحليل ماضي الظواهر[5]، فيدرسها ويحللها وينتقدها على أساس منهجية علمية دقيقة تمكن الباحث من وضع مبادئ وقوانين متعلقة بالسلوك الإنساني للأفراد والجماعات، والنظم الاجتماعية والمؤسسات الإدارية والسياسية.

---

[1] _ ياسمينة عمامرة، منهجية البحث العلمي 2، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019/2018، ص07.

[2] _ عقيل حسن عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، مرجع سابق، ص 300.

[3] _ نفس المرجع ص 301.

[4] _ نفس المرجع، ص 299.

[5] _ عبد الله قلش، مطبوعة في مقياس منهجية البحث العلمي موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جلمعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017/2016، ص 74.

لذلك عُرف المنهج المعني كونه (منهج يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث، ولا يقف عند مجرد الوصف وإنَّما يدرس هذه الوقائع والأحداث، ويحللها ويفسرها على أسس منهجية علمية دقيقة بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات لا تساعدنا على فهم الماضي فحسب وإنَّما تساعد أيضا في فهم الحاضر، بل والتنبؤ بالمستقبل)[1].

كما عُرف بأنَّه (ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها، ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة بقصد التوصل إلى حقائق ومعلومات أو تعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل)[2].

2_ أهمية البحث التاريخي

لدراسة الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية قيم ومزايا جمة تكمن في:

_ إعادة وتركيب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية لفكرة من الأفكار، أو نظرية من النظريات أو مدرسة من المدارس أو مؤسسة من المؤسسات.

_ فهم ماضي النظم والأفكار والحقائق والأحداث التاريخية، ومحاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها[3].

_ جمع التراث الاجتماعي وتطوراته.

_ دراسة التطور التاريخي لحركات الإنسان[4].

_ إجراء المقارنة بين مرحلتين زمنيتين.

_ معرفة الجذور التاريخية ونظرياتها وصلاتها الحاضر.

_ مسح سلوك الأفراد والمجتمعات.

_ دراسة تاريخ الحياة والأفكار والشخصيات والمؤسسات.

---

[1] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 437.

[2] _ محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص 36.

[3] _ حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف للنشر، القاهرة، الطبعة 02، 2000، ص 15.

[4] _ العرباوي سحنون، مطبوعة منهجية البحث العلمي، موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك في ميدان علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف، وهران، 2019، 2020، ص 51.

_ إظهار عيوب وأخطاء الأحداث الماضية وأخذ العبرة منها[1].

_ تمكين الباحث من التحري الصادق والنزاهة والتأكد من صحة ما يسجله من أحداث وأفكار ومواقف وظواهر، والابتعاد عن التحيز الذي يضعف الموضوع أو ينحرف به عن جادة الصواب[2].

_ الاعتماد على المصادر في كتابة التاريخ أو في أخذ العبرة منه، والابتعاد عن التتبع الهامشي الذي لا يصاحبه اليقين وذلك لافتقاده للبراهين الموضوعية.

_ التمكن من الفحص الدقيق للوثائق التاريخية[3]، وإخضاعها للنقد الداخلي والخارجي وللنقد البناء في تناول القضايا والأفكار والمواضيع[4].

3_ خصائص الدِّراسة التاريخية

لدراسة التاريخ وتطبيق المنهج التاريخي الخصائص التالية:

_ تحديد الوثائق التاريخية وإظهار علاقتها بموضوع الدِّراسة والقيام بدراستها.

_ إن دراسة التاريخ لا تعني جمع البيانات وإنَّما التحقق والإثبات والوصول إلى نتائج، وإدراك الحقائق التاريخية للتنبؤ عن المستقبل.

_ صعوبة الحصول على المادة التاريخية وذلك بسبب بعدها الزماني خاصة الوثائق[5].

_ اعتماد المادة التاريخية في بعض الأحيان على المشاهدات التاريخية، لهذا يجب مراعاة الدِّقة والنقد الموضوعي لها[6].

_ الأحداث

التاريخية لا تفسر سببا واحدا وإنَّما هنالك أسباب عديدة، وهي دائما مرتبطة بالحدث السابق.

_ ترتبط دراسة التاريخ بعدة اعتبارات منها الإبداع والتصور الذهني العالي وحب الاستطلاع والتجرد.

_ تتطلب دراسة التاريخ من الباحث الموضوعية والصدق والأمانة والدِّقة وإعطاء الأدلة.

---

[1] _ سامية محمد جابر، منهجيات البحث الاجتماعي، دار المعرفة، القاهرة، 2000، ص 245.

[2] _ عقيل حسن عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، مرجع سابق، ص 316.

[3] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 33.

[4] _ عقيل حسن عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، مرجع سابق، ص 316.

[5] _ محمد أيت محمد، مرجع سابق، ص 22.

[6] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 55.

_ لا يمكن استخدام التجريب في المنهج التاريخي[1].

_ تجميع الحقائق والمعلومات المتعلقة بالمشكلة المطروحة.

_ المنهج التاريخي لا يقوم بوصف الظاهرة في الماضي فقط ، إنَّما يدرسها ويحللها للوصول للحقائق وتعميمها، وذلك للمساعدة في فهم ماضي وحاضر تلك الظاهرة والتنبؤ بمستقبلها، فالباحث هنا يمكنه استخدام الخصائص الخاصة في البحث العلمي للوصول للعلاقة بين الأحداث التاريخية في الماضي[2].

4_ خطوات المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي عدة خطوات متسلسلة يمكن حصرها فيما يلي:

أ_ تحديد المشكلة

ويتمثل في تحديد الموضوع التاريخي الذي تدور حوله التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية مع التركيز على البعد الزماني والمكاني الذي حصلت فيه الظاهرة أو تم فيه الحدث التاريخي[3]، وهذا من أجل استخلاص فرضيات علمية تكون بمثابة إيجابة علمية ثابتة لكل الاستفسارات والتساؤلات التاريخية.

ويشترط في الظاهرة أو الموضوع الذي يختاره الباحث أن يكون ممتد عبر التاريخ، وله صفة الاستمرار والدوام النسبي بحيث يمكن تتبع مراحل تطوره والآثار المترتبة عنه، وتوفر الإمكانات اللازمة وأهمية النتائج التي سيتوصل إليها الباحث.

ب_ إعداد فرضيات

يساعد تحديد الفرضيات الباحث في تحديد مساره ووجهته في جمع معلومات معينة، ويمكن التعدد في الفرضيات وذلك لوجود الكثير من الأحداث التي لا يمكن تفسيرها من خلال سبب واحد[4].

ج_ جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع البحث أو المشكلة

بعد تحديد المشكلة التاريخية يبدأ الباحث في جمع المادة التاريخية من المصادر المختلفة، والتي تتنوع وتتفاوت فيما بينها حسب درجة معاصرتها للحدث، ومن حيث كونها

---

[1] _ عبد الله قلش، مرجع سابق، ص 75.

[2] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 33.

[3] _ ياسمينة عمامرة، مرجع سابق، ص 08.

[4] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 66.

مصادر أولية أصلية أو ثانوية، ومن بين الوثائق التاريخية التي يعتمد عليها الباحث في موضوعه التاريخي:

_ السجلات والوثائق الرسمية مثل التشريعات والأحكام القضائية وسجلات الحالة المدنية[1].

_ الأعمال الفنية الماضية المتنوعة.

_ التقارير الصحفية التي تركها الإنسان الماضي.

_ الشهادات الحيَّة التي ينطق بها الشهود الذين إشتركوا في صناعة الحدث التاريخي أو الذين عاصروه.

_ المصادر الشخصية كالرسائل والمذكرات الشخصية والتراجم المتعلقة بالشخصيات.

_ الدِّراسات والبحوث والكتابات السابقة[2].

_ الآثار المادية والأشياء العينيَّة[3].

د_ نقد وتقييم المعلومات والوثائق التاريخية

بعد جمع المادة التاريخية اللازمة للبحث التاريخي يقوم الباحث بفحصها وتحليلها تحليلا علميا دقيقا، والذي يتم باستخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب للتأكد من مدى هوية وأصالة وصدق ما تحمله من أدلة تاريخية للمشكلة محل البحث، وأيضا للتثبت من انتماءات من كتبها ومعرفة مستواهم العلمي، ومراتبهم الإدارية ودرجة معايشتهم للحدث.

تتطلب عملية النقد صفات خاصة في الباحث في التاريخ منها الذكاء والإدراك العميق والمعرفة الواسعة والثقافة المتنوعة[4]، وأيضا القدرة القوية على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية، مثل الفقه والكيمياء والفيزياء والاقتصاد وعلم النفس والاجتماع وعلم الخرائط ومعارف الفنون والآداب ومعرفة اللغات القديمة والحديثة ...إلخ، خاصة إذا كانت الوثيقة تصف حقائق وظواهر متعلقة بمجال علم من العلوم، وهذا ما يتطلب الاستعانة بعلماء وباحثين متخصصين في مجالات معينة بحسب طبيعة الوثيقة من أجل التأكد من مدى مصداقية وموضوعية تلك الوثيقة في وصف الحقائق التاريخية.

[1] _ محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص 41.

[2] _ ياسمينة عمامرة، مرجع سابق، ص 08.

[3] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 69.

[4] _ العرباوي سحنون، مرجع سابق، ص 53.

وعلى ضوء ما سبق فقد وتقييم المعلومات والوثائق التاريخية ينقسم إلى نوعين:

د/1_ نقد خارجي

من خلال النقد الخارجي يتم التعرف على صحة وصدق الوثيقة ونسبتها إلى صاحبها[1]، والذي يكون بطرح الأسئلة التالية:

_ متى ولماذا ظهرت هذه الوثيقة ؟.

_ من هذا المؤلف أو الكاتب ؟.

_ هل هي منسوبة إليه فعلا ؟ هل هي نسخة أصلية أم لا ؟.

كما يتم التحقق من صحة الوثيقة، وعلى الباحث معرفة اللغة والخطوط التي كتبت بها، وأيضا نوعية الورق والحبر والقلم والأسلوب المتعلق بها[2].

د/2_ نقد داخلي

وفقا لهذا النقد يهتم الباحث بالمضمون والمعلومات التي تحتويها الوثيقة ،كما يهتم بمعانيها وبدقة البيانات التي اشتملت عليها، والوقوف على ما تحتويه من أخطاء ومتناقضات وصحة الوقائع، ويتم ذلك عن طريق تحليل وتفسير المادة التاريخية[3].

هذا النقد يتطلب دراسة تحليلية معمقة لمختلف الأفكار والحقائق والمعلومات التي تحويها من كافة النواحي، مع ضرورة ربطها بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والطبيعية التي كانت تميز تلك الفترة، كما يلزم الأمر معرفة ببعض المبادئ والقواعد العامة للعلوم الأخرى، والاستعانة بعلماء وباحثين متخصصين[4].

هـ_ صياغة الفرضيات

في هذه الخطوة يبدأ الباحث التي تفسر أسباب الحدث التاريخي ثم ينتقل إلى اختبار مدى صدق ودقة هذه الفروض، الأمر الذي يؤدي إلى قبولها أو رفضها أو التوصل إلى فروض أخرى أكثر مقدرة

---

[1] _ محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص 43.

[2] _ عبد الله قلش، مرجع سابق، ص 77.

[3] _ العرباوي سحنون، مرجع سابق، ص 54.

[4] _ عبد الله قلش، مرجع سابق، ص 77، 78.

على تفسير الأحداث والوقائع التاريخية، والتي تتطلب منه قدرا كبيرا من المهارة والقدرة على التخيل وسعة الأفق والتفكير المنطقي السليم، فالباحث التاريخي لا يكتفي بجمع الحقائق ووصفها وتصنيفها، وإنَّما يقوم بصياغة فروض تفسر وقوع الظاهرة التي يقوم بدراستها[1].

وعليه فإنَّ التفسير التاريخي للوقائع والأحداث التاريخية هو تنظيم للحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة، وذلك بتنظيمها وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة من ماضي الإنسانية.

و_ عرض النتائج وتفسيرها

بعد انتهاء الباحث من اختبار كل فرض من الفروض التي قدمها، يقوم بعرض النتائج التي توصل إليها ويصنفها وينسق بينها بصورة منطقية، ويناقشها ويحللها بشكل منظم ودقيق[2].

5_ تطبيق المنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

يتم تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية والإدارية من حيث:

أ_ الدِّراسات القانونية

من خلال المنهج التاريخي يقوم الباحث بدراسة الأنظمة القانونية الماضية في فترات معينة من التاريخ، فيتم التعرف على النظم والأحكام والنظريات القانونية القديمة، فالبحوث تتطلب عرضا تاريخيا للموضوع محل الدِّراسة بمعرفة نشأته وتطوره، ممَّا يساعد في فهم القوانين والأنظمة الحالية[3].

ومن خلال المنهج التاريخي يقوم الباحث بدراسة تحليلية للأنظمة القانونية السابقة لتجنب الخطأ الذي وقعت فيه التشريعات القديمة وتطوير التشريعات الحالية، كما يساهم في الدِّراسات المقارنة للظاهرة الواحدة عبر مراحل زمنية مختلفة، وبين ما طرأ عليها من تطور أو مقارنتها بغيرها من الظواهر المتشابهة[4].

ويستخدم المنهج التاريخي في علم الإجرام من أجل استخلاص الدوافع التي أدت بالمجرم إلى ارتكاب الجريمة، فيقوم الباحث بدراسة ماضي المجرم وظروف أسرته من حيث العادات والتقاليد والدِّين، وكل ذلك من أجل استخلاص أسباب الجريمة.

---

[1] _ العرباوي سحنون، مرجع سابق، ص 54.

[2] _ عزيز داوود، مرجع سابق، ص 76.

[3] _ مياد عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص 101.

[4] _ صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 136.

ب_ في مجال القضاء

يطبق القاضي المنهج التاريخي من أجل التأصيل والتأكد من هوية الوثائق القانونية التاريخية قبل نطقه بالحكم[1]، فينتقد الوثيقة المعروضة أمامه من الناحية الشكلية والموضوعية من أجل استخلاص الحقائق والأحكام القضائية، وكذلك يطبق القاضي المنهج التاريخي بالرجوع إلى الأحكام الماضية حول القضايا المتشابهة من أجل استخلاص الأحكام المناسبة، كما يرجع إلى التاريخ من أجل استقصاء مسببات الحوادث ومدى صدق الشهود، وما سجله التاريخ حول القضية المعروضة أمامه.

6_ تقييم المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي العديد من المزايا منها:

_ يستخدم المنهج التاريخي في جمع المواضيع الاجتماعية والإنسانية،كما يستخدم حتى في العلوم التطبيقية والطبيعية، وبالتالي هو أوسع المناهج العلمية استخداما وانتشارا.

_ الأنشطة والاتجاهات المعاصرة سواء كانت اجتماعية أو علمية أو سياسية أو اقتصادية لا يمكن أن نفهمها دون التعرف على أصولها وجذورها وتطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة.

_ تفسير الأحداث والمشاكل الجارية والتخطيط للمستقبل[2].

_ من خلال المنهج التاريخي نحصل على المعلومات التي تعكس أنشطة الإنسان وإنجازاته عبر المراحل الزمنية والتاريخية المختلفة[3].

_ مجال البحث في المنهج التاريخي يكون على المعلومات الوثائقية وهنالك من يطلق عليه بالمنهج الوثائقي، وذلك بالبحث في المصادر والوثائق المختلفة في فترة زمنية مضت كالكتب والدوريات والتقارير والمخطوطات والخرائط والوثائق الرسمية ...إلخ.

غير أنَّ المنهج التاريخي لم يسلم من الانتقادات والتي أهمها:

_ لا يمكن الحصول على معرفة كاملة للماضي وإنَّما على جزء منه فقط، وذلك بسبب عدم توفر

[1] _ زواني نادية، مرجع سابق، ص 40.

[2] _ حسن عثمان، مرجع سابق، ص 15.

[3] _ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص69 .

كل المصادر التاريخية وتعرضها للتلف والتزوير، وقد قال "فان دالين" (من شاهدوا الماضي لا يتذكرون سوى جزء منه ولم يسجلوا سوى جزء ممَّا تذكروا، وضاع جزء ممَّا سجلوا، واكتشف الباحثون صحة جزء ممَّا سجل، وفهموا جزءا من التسجيل الصحيح، ونقلوا جزءا ممَّا فهموا، وبذلك تبقى المعرفة التاريخية معرفة جزئية)[1].

_ يصعب تطبيق المنهج التاريخي بسبب طبيعة الظاهرة التاريخية وطبيعة مصادرها[2].

_ يصعب على الباحث وضع الفروض واختبارها والتنبؤ بالمستقبل لأنَّ علاقة السبب بالنتيجة في تحديد الحوادث التاريخية ليست علاقة بسيطة فالأسباب متشابهة، وبالتالي يصعب رد النتيجة إلى أحدهما[3].

_ المادة التاريخية لا تخضع للتجريب الأمر الذي يؤدي غالى صعوبة إثبات الفرضيات وتحقيقها تجريبيا.

_ الباحث لا يتمكن في الكثير من البحوث التاريخية من الاتصال المباشر بالمادة التاريخية، كما أنَّ مصادرها تكون عرضة للخطأ ممَّا يستدعي ببذل جهد كبير بالاعتماد على ملاحظات الآخرين وأقوالهم وأبحاثهم.

_ تحيز الباحث بحكم الانتماء الاجتماعي والعقائدي له، وهذا ما ينعكس سلبا على مخرجات المعلومات[4].

_ صعوبة الحصول على نتائج معممة في الأبحاث التاريخية بسبب ارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية ومكانية يصعب تكرارها كما حدثت سابقا، ممَّا ينتج عنه صعوبة التنبؤ بها في المستقبل[5].

ومهما قيل عن المنهج التاريخي فإنَّه يبقى الأسلوب الأمثل لدراسة تطور الظواهر وأحداث الحياة الاجتماعية وتعقب مسارها عبر الزمن[6].

خامسا: المنهج التجريبي

لا يقتصر المنهج التجريبي فقط على وصف الوضع الراهن للحدث أو الظاهرة بل يتعداه إلى إعادة

---

[1] _ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 116.

[2] _ ياسمينة عمامرة، مرجع سابق، ص 08.

[3] _ ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق، مرجع سابق، ص 176، 177.

[4] _ محمد أيت محمد، مرجع سابق، ص 24.

[5] _ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 60.

[6] _ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 116، 117.

الباحث لتشكيل واقع الظاهرة أو الحدث باستخدام إجراءات وإحداث تغييرات معينة ثم ملاحظة النتائج بدقة وتحليلها وتفسيرها[1].

لذلك فإنَّ المنهج التجريبي هو منهج إثبات الفروض العلمية عن طريق التجربة للتعرف على العلاقات السببية أو العلاقات بين الظواهر المختلفة المشمولة بالتجربة والتنبؤ بها والتحكم فيها، فالمنهج التجريبي موضوعه الظواهر والوقائع الخارجية التي تفرض نفسها على العقل[2].

عرفت التجربة بأنَّها(ملاحظة الظاهرة بعد تعديلها تعديلا كبيرا عن طريق بعض الظروف المصطنعة، فهي تغير متعمد ومضبوط للشروط المحدودة لحدس ما، وملاحظة التغيرات الناتجة في الحدث ذاته وتفسيرها)[3]، ويقول "لاناوماكيث" (إنَّنا في الملاحظة قد ننتظر حدوث الظاهرة في مجرى الطبيعة فإذا حدثت فإنَّنا نكتفي بملاحظتها كما حدثت، أما في التجربة فنحن الذين ننتج الحادثة أو الظاهرة بشروط اخترناها مسبقا للتأكد من صدق فرض طرأ على عقولنا)[4].

والمنهج التجريبي بهذا المعنى يشمل استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو الحدث أو التأثير فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بهدف التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه التغيرات، وفي سبيل ذلك يقوم الباحث بتكرار التجربة التي يجريها مرَّات عدة وفي كل مرَّة يركز على دراسة وملاحظة أثر عامل أو متغير معين ويفترض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الإجراء ضروري لأنَّه يساعد الباحث في اكتشاف الدور الحقيقي لكل عامل أو متغير في الظاهرة ودرجة تأثيره عليها، وبالتالي يساعده في تحديد النتائج بدقة ،ويمكنه من التنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة[5].

يستخدم المنهج التجريبي بنجاح في العلوم الطبيعية لإمكان عزل الظواهر والتحكم فيها، وإمكان تحقيق الظروف المماثلة في عدد لا حصر له من التجارب، والذي يتوقف على رغبة الباحث فتحدث

---

[1] _ صلاح مصطفى الغوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مكتبة غريب، القاهرة، 1982، ص 213.

[2] _ محمد السيد علي، مرجع سابق، ص 397.

[3] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 363.

[4] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة 07، 2004، ص 159.

[5] _ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 80.

النتائج نفسها التي ظهرت في أول التجربة[1].

1_ خصائص المنهج التجريبي

يتميز المنهج التجريبي بالخصائص التالية:

_ يكشف المنهج التجريبي عن العلاقة السببية بين الظواهر والمتغيرات بشكل مضبوط ودقيق[2].

_ يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة الدقيقة في اختيار صدق الفرضية.

_ خضوع المنهج التجريبي للتحكم والضبط، فالباحث الذي يطبق هذا المنهج لا يكتفي بوصف وتفسير وتحليل ما هو موجود بل يتدخل في تكوين المواقف التجريبية، وفي توجيه العوامل والظروف بالحذف أو الإثبات وفي تنظيمها وترتيبها.

_ الموضوعية أي عدم تحيز الباحث في بحثه.

_ الضبط في التجريب يؤدي إلى الثقة في النتائج المتوصل إليها.

_ يستطيع الباحث تكرار التجربة أكثر من مرة للتأكد من صحة النتائج[3].

_ يعتبر المنهج التجريبي أكثر مناهج البحث العلمي كفاءة ودقة، من خلال: تكرار التجربة في ظل نفس الظروف، ممَّا يساعد على تكرارها من طرف الباحث نفسه أو من طرف باحثين للتأكد من صحة النتائج، وأيضا من خلال دقة النتائج التي يمكن التوصل إليها، فتعامل الباحث مع عامل واحد وتثبيت العوامل الأخرى يساعد في اكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات بسرعة ودقة أكثر كما لو حدث التجريب في ظل شروط لا يمكن التحكم بها[4].

2_ أسس المنهج التجريبي

يقوم المنهج التجريبي على ثلاثة مقومات وهي:

أ_ الملاحظة العلمية

أتطرَّق إلى معنى الملاحظة ثم إلى أنواعها وشروطها.

---

[1] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 161.

[2] _ رشيد القواسمية وشركاؤه، مرجع سابق، ص129.

[3] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 34.

[4] _ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 83.

أ/1_ معنى الملاحظة

تعد الملاحظة الخطوة الأولى في البحث العلمي وأهم عناصر المنهج التجريبي وأكثرها حيوية فهي المحرك الأولي والأساسي لبقية عناصر المنهج، والملاحظة هي مشاهدة أو مراقبة الظواهر والأحداث بأسلوب علمي منظم ودقيق، وتعريفها وتصنيفها في أسر وفصائل حيث تسمح بصياغة الفروض المناسبة وإجراء عملية التجريب عليها[1].

أ/2_ أنواع الملاحظة

تنقسم الملاحظة حسب درجة التنظيم والضبط إلى نوعين أساسيين:

_ الملاحظة البسيطة العفوية

هي المشاهدة أو الانتباه العفوي لحادثة أو ظاهرة دون قصد أو تركيز أو استعداد مسبق والتي تعتمد على الحواس مباشرة وأساسا[2]، وهذا النوع من الملاحظة له قيمة علمية فقد كان لها أفضل في اكتشاف الكثير من القوانين النظريات العلمية مثل قانون الجاذبية.

_ الملاحظة العلمية

تعني النظر والمشاهدة بصورة مقصودة ومنظمة ومخططة لها[3] من أجل معرفة أحوالها وأوصافها وأصنافها، وذلك لوضع الفرضيات بشأنها وإجراء التجريب عليها، هذه الملاحظة لا تعتمد على مجرد الحواس بل تستخدم فيها أدوات ووسائل مادية تكنولوجية أكثر دقة وتنظيما، وذلك لتقوية الحواس والمشاهدة الحسية من أجل اكتشاف الظواهر والأشياء بفاعلية وأكثر دقة.

أ/3_ شروط الملاحظة العلمية

حتى تكون الملاحظة العلمية صحيحة ودقيقة يجب أن تتوفر على شروط أهمها:

_ يجب أن تكون الملاحظة كاملة وشاملة فتشمل كافة العوامل والأسباب المؤثرة في وجود الواقعة أو الظاهرة.

[1] _ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 156، 157.

[2] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 157.

[3] _ على عبود جعفر، مرجع سابق، ص 84.

_ يجب أن تكون نزيهة وموضوعية ومجردة، أي لا تتأثر بمعاني وأساليب وفرضيات سابقة[1].

_ يجب أن تكون منظمة ومضبوطة ودقيقة باستعمال أدوات ووسائل علمية تكنولوجية.

_ يجب أن يكون الباحث مؤهلا علميا ومسلما بالجوانب النظرية للموضوع، فيكون متخصصا وعالما في ميدانه، سليم الحواس هادئ الطبع سليم الأعصاب، مرتاح النفس قادرا على التركيز[2].

_ يجب وضع مخطط للملاحظة العلمية.

_ يجب تسجيل كافة الملاحظات بدقة وترتيب مضبوط ومحكم[3].

_ يجب معرفة وتجنب الأخطاء التي مصدرها الملاحظ نفسه أو الأجهزة والأدوات.

_ يجب الحصول على معلومات مسبقة عن الظاهرة أو الشيء محل الدِّراسة.

ب_ الفرضيات العلمية

يجب توضيح معنى الفرضية العلمية ثم تحديد أهميتها ثم شروطها.

ب/1_ معنى الفرضيات العلمية

الفرضية لغة: تعني التخمين الذَّكي لتفسير أو إمكانية تحقيق واقعة أو ظاهرة ما أو عدم تحقيقها وترتيب النتائج تبعا لذلك.

أما اصطلاحا: فهي تفسير واستنتاج مؤقت يصوغه الباحث بصورة مؤقتة لشرح بعض ما يلاحظه من وقائع وظواهر لم تخضع بعد للتجربة، لذلك الفرضيات عبارة عن حلول وبدائل واقتراحات يضعها الباحث للبحث عن أسباب الظواهر والقوانين والنظريات الخاصة بها، حتى إذا ما تم امتحانها في الواقع تصبح إما فرضا زائفا يجب العدول عنه إلى غيره وإما قانونا يفسر مجرى الظاهرة أو الحدث[4]، وقد لا يستطيع الباحث صياغة الفروض إلا بعد إجراء تجارب جزئية حتى يتسنى له فهم الظاهرة أو الحدث فهما جيدا وبعدها يصوغ الفروض المناسبة[5].

---

[1] _ على عبود جعفر، مرجع سابق، ص 84.

[2] _ نفس المرجع.

[3] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 158.

[4] _ أحمد بدر، مرجع سابق، ص 87.

[5] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 160.

ب/2_ أهمية الفرضية العلمية

للفرضيات العلمية الفوائد التالية:

_ بفضل الفرضية العلمية تصبح أهداف الدِّراسة أكثر تحديدا، وتوجه الباحث نحوى تحقيقها بدلا من تشتيت جهده[1].

_ بفضلها يتم ضبط المتغيرات.

_ توجه الباحث نحوى زواهر جديدة لم ينتبه لها من قبل.

_ تلعب الفرضيات العلمية دورا حيويا وهاما في مجال استخراج النظريات والقوانين، والتعليلات والتغييرات العلمية للظواهر والوقائع.

_ تلعب دورا كبيرا في سير المنهج التجريبي من مرحلة الملاحظة العلمية إلى مرحلة التجريب واستخراج القوانين[2].

ب/3_ شروط صحة الفرضيات العلمية

حتى تكون الفرضية صحيحة وعلمية يمكن أن تتحول بالتجربة إلى قوانين ونظريات علمية سليمة وعامة تفسر الظواهر لا بد من توفر الشروط التالية:

_ يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي من وقائع وظواهر محسوسة ومشاهدة وليست من تأثير الخيال الجامح[3].

_ أن تكون قابلة للتجريب والإخبار والتحقق، فالقيمة العلمية للفرضية تستمد من إمكانية التجريب عليها وتحقيقها وإلا فلا تكون فرضية علمية[4].

_ يجب على الباحث أن لا يتميز في طرحه للفرض فذلك يؤثر في صدق الاختبار وبالتالي في نتائج البحث.

---

[1] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 377.

[2] _ على عبود جعفر، مرجع سابق، ص 86.

[3] _ نفس المرجع، ص 87.

[4] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 163.

_ يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر، وأن لا تتعارض مع الحقائق والنظريات العلمية المعروضة[1].

_ يجب أن تصاغ الفرضيات بألفاظ سهلة تمكن للغير من فهمها والابتعاد عن الألفاظ الغامضة والمفاهيم غير المحددة.

_ أن تكون متعددة ومتنوعة للواقعة أو الظاهرة الواحدة.

_ أن تكون شاملة ومترابطة تشمل كل الجزئيات والخصوصيات المتوفرة.

ج _ التجريب

بعد وضع الفرضيات العلمية تأتي عملية التجريب لإثبات مدى صحتها وسلامتها عن طريق استبعاد الفرضيات الأخرى التي يثبت يقينا عدم صحتها، وعدم سلامتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا، وإذا ما ثبتت صحة الفرضيات علميا ويقينيا من خلال عملية التجريب تتحول إلى قواعد ثابتة وعامة، والى نظريات علمية تفسر وتتنبأ بالوقائع والظواهر وتتحكم فيها. وقد لا تصدق كل الفرضيات التي وضعها الباحث حينها عليه أن يبعدها ويعيد صياغة فرضيات جديدة.

3_ تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية

مع بداية القرن 18 أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية ميدان أصيل لتطبيق المنهج التجريبي، حيث بدأت عملية نضوج وازدهار النزعة العلمية التجريبية تسود العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والعلوم القانونية بصفة خاصة على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية.

ويعتبر "أوجيست كونت" أول من أستخدم المنهج التجريبي في علم الاجتماع، وقد طبق في البحوث والدِّراسات المتعلقة بعلاقة القانون بالحياة الاجتماعية وبمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي وبالبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والجغرافية، وأيضا البحوث المتعلقة بعلاقة الدولة، وكذلك تلك المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدِّراسات الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا[2]، وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون

[1] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 377.

[2] _ عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 194.

الجنائي وذلك عندما تم اكتشاف العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الطب النفسي[1].

من أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية الدِّراسة التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات، وأيضا الدِّراسة التي قام بها الأستاذ "موربيرجر" حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام 1954[2].

وأكثر فروع العلوم القانونية قابلية لتطبيق المنهج التجريبي في الوقت الحاضر هو القانون الجنائي والقانون الإداري نظرا لطبيعتهما الخاصة، فهما أكثر واقعية وعلمية وتطبيقية ووظيفية وحركية، والتصاقا بالواقع المحسوس المتحرك والسريع التطور[3].

وبالرغم من الانتقادات السابقة الذكر والصعوبات التي تواجه الباحث في العلوم الإنسانية أثناء تطبيقه للمنهج التجريبي إلا أنَّ العلماء أخذوا بهذا المنهج، واستخدموه في ميدان العلوم الإنسانية في اختبار الفرضيات ومعرفة مدى صحتها، وحتى مدى تأثير العامل المستقل في تشكيل وتكوين موقف سياسي أو اجتماعي أو فكري أو قانوني، وأيضا في اختبار الذكاء أو الميول والجوانب الانفعالية[4].

وبالتالي يمكن للظواهر الاجتماعية أن تخضع للمنهج التجريبي واستخلاص منها قوانين دقيقة وعامة تسمح بالتنبؤ بها مستقبلا شأنها شأن الظواهر المادية.

4_ تقييم المنهج التجريبي

يعد المنهج التجريبي المنهج الأمثل للوصول إلى المعرفة الموثوق بها وذلك للأسباب التالية:

_ إمكانية تكرار التجربة علميا وعن طريق أكثر من باحث تحت شروط واحدة[5].

_ يقوم الباحث باستخدام متغير مستقل عمدا ليرى تأثيره على المتغير الناتج مع ضبط جميع المتغيرات الأخرى، الأمر الذي يساعد على تقديم الأثر النسبي للمتغيرات[6].

---

[1] _ زواني نادية، مرجع سابق، ص 36.

[2] _ نفس المرجع، ص 93.

[3] _ عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 195.

[4] _ على عبود جعفر، مرجع سابق، ص 88.

[5] _ عامر قنديلجي، مرجع سابق، ص 145.

[6] _ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 87.

_ الهدف الأساسي للمنهج التجريبي هو الكشف عن العلاقة السببية بين الظواهر والمتغيرات، كما يربط دراسة العلاقة السببية بالضبط الدقيق، والذي لا يتوفر في مناهج البحوث الأخرى[1].

هذا وقد وجهت للمنهج التجريبي الانتقادات التالية:

_ الوقوع في الخطأ أثناء الضبط واختيار العينات.

_ دقة النتائج تعتمد على دقة الأدوات ودقة ضبط العوامل المؤثرة.

_ الوقوع في التحيز والميول الشخصي وتأثير العواطف[2].

_ وجود متغيرات لا يمكن التجريب عليها مثل الحقائق الذاتية للمفحوصين كالمكانة الاجتماعية والدِّين والمعتقدات الإيديولوجية...إلخ.

_ إن إيجاد البيئة الاصطناعية عند استخدام المنهج التجريبي قد يؤدي بالأفراد موضوع التجريب إلى تغيير سلوكهم نظرا لشعورهم بأنَّهم موضوع ملاحظة واختبار ممَّا يؤثر على النتائج[3]، فالتجارب تكون في ظروف مصطنعة وليست طبيعية فيتم التأثير على استجابة المفحوصين.

_ يعتمد المنهج التجريبي على إجراء التجربة على العينة ثم تعميم النتائج لكن ذلك صعب التحقيق في العلوم الاجتماعية.

_ عدم توفر الأدوات والأجهزة الدقيقة ويؤدي ذلك إلى الحصول على بيانات ونتائج غير دقيقة، وبالتالي فشل التجربة والدراسة نهائيا[4].

_ تتوقف صحة النتائج المتحصل عليها على مدى تكررها في نفس التجربة.

_ يعد أسلوب الضبط والعزل لكافة العوامل المؤثرة على الظاهرة صعب التحقيق في العلوم الاجتماعية والإنسانية نظرا لتأثرها بعوامل كثيرة متفاعلة يصعب عزلها وتثبيتها.

_ تصميم التجربة وتنفيذها في ميدان العلوم الاجتماعية يتطلب إجراء عدة تعديلات إدارية وفنية

---

[1] _ صلاح السيد قادوس، مرجع سابق، ص 412.

[2] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 163.

[3] _ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 57.

[4] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 64.

لا يستطيع الباحث بمفرده أن يقوم بها، ممَّا يتطلب الاستعانة بالجهات المسؤولة لمساعدته، فالمعلم الذي يريد أن يستخدم أسلوبا جديدا في التدريس مثل الزيارات الميدانية يحتاج إلى موافقة كل من مدير المدرسة والمؤسسات التي يتم زيارتها وأولياء التلاميذ، وكذلك إلى وسائل النقل ...إلخ، وهي عقبات إدارية وفنية أمام الباحث المستخدم للمنهج التجريبي[1].

سادسا: المنهج المقارن

يعد المنهج المقارن أحد المناهج الرئيسية المستخدمة في العلوم الاجتماعية، إذ يعالج القصور الذي يتعرض له المنهج التجريبي في هذا النوع من العلوم.

1_ تعريف المنهج المقارن

يختار الباحث في المنهج المقارن من الحقائق ما هو مناسب وصالح للمقارنة[2]، أي يختار عدد من المتغيرات التي يتضمنها النمط موضوع المقارنة، وهي متغيرات ينبغي أن تكون ذات دلالة بالنسبة للمجتمع أو النظام أو التنظيم موضوع المقارنة، وعملية الاختيار هذه تتوقف على نوعية التصور النظري الذي يتبناه الباحث[3].

وصف "دور كايم" المنهج المقارن في كتابه " قواعد المنهج في علم الاجتماع" بأنَّه (نوع من التجريب غير المباشر)، وبين أهمية المنهج من خلال توضيح أنَّ التفسير السيسيولوجي يتكون أساسا من ارتباطات سببية، وأنَّ الطريقة الوحيدة لإثبات ظاهرة معينة هي سبب حدوث أخرى تتمثل في فحص حالات توجد فيها هذه الظاهرة وحالات لا تتحقق فيها حتى يتمكن عن طريق المقارنة من كشف ارتباطاتها.

وقد ذهب "دور كايم" بالقول أنَّه (إذا كنا في العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة، فإنَّ هنالك حالات كثيرة في مجال العلوم الاجتماعية يصعب فيها إجراء تجارب مماثلة في دقتها لتجارب العلوم الطبيعية، ومن ثم فإنَّ الطريقة التي أمامنا

[1] _ ميادة إسماعيل، مرجع سابق، ص 95.

[2] _ ضحى نشأت الطالباني، مرجع سابق، ص 13.

[3] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 153.

هي إجراء تجارب غير مباشرة وهي التي ينتجها المنهج المقارن)[1].

لذلك فإنَّ المنهج المقارن يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر فيبرز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر.

2_ مجال استخدام المنهج المقارن

يتم العمل بالمنهج المقارن في الميادين التالية:

_ دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الأنماط الرئيسية للسلوك[2].

_ دراسة نمو وتطور مختلف أنماط الشخصية، أو الأنماط الدِّفاعية والاتجاهات السيكولوجية والاجتماعية في مجتمعات مختلفة وثقافات متعددة[3].

_ دراسة النماذج المختلفة للتنظيمات.

_ دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، وتحليل المعايير النظامية العامة أي دراسة الزواج والأسرة والقرابة والأنساق الثقافية مثل المعتقدات الدِّينية...الخ.

3_ ضوابط استخدام المنهج المقارن

للحصول على الاستنتاجات الصحيحة باستخدام المنهج المقارن يشترط العديد من الضوابط أهمها:

_ يجب تحديد غرض المقارنة، أي الهدف منها كأن نقارن بين نظامين لغرض تفضيل نظام على آخر.

_ تحديد أدوات المقارنة ومن خلالها يتم الكشف عن عوامل ودرجة التماثل والاختلاف بوسائل منطقية وإحصائية[4].

_ مقارنة كافة العوامل والظروف المكونة لموضوع الدِّراسة، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف وأثر ذلك على الظاهرة وتكوينها[5].

---

[1] _ نفس المرجع، ص 152، 153.

[2] _ عبد الله قلش، مرجع سابق، ص 91.

[3] _ ضحى نشأت الطالباني، مرجع سابق، ص 14.

[4] _ العربي بلقاسم فرحاتي، البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات، دار أسامة، عمان_الأردن، 2011، ص 135.

[5] _ عبد الله قلش، مرجع سابق، ص 92.

_ يجب مقارنة الموضوعات والظواهر ذات الصنف الواحد أي أن تكون متجانسة.

_ يجب عزل المتغيرات.

4_ خطوات المنهج المقارن

للمنهج المقارن الخطوات التالية:

_ تحديد متغيرات وفروض الدِّراسة.

_ تحديد موضع ومجال المقارنة.

_ تحديد أدوات المقارنة.

_ جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها.

_ تحليل البيانات وكشف الفروق والتماثل بين الحالات والوضعيات في تكوين الظاهرة.

_استخلاص أثر الظروف والعوامل على الظاهرة، وصياغتها في شكل قانون علمي أو علاقة رياضية[1].

5_ تطبيقات المنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية والإدارية

إستخدم "ماكز فيبر" المنهج المقارن في ألمانيا في دِّراسته للدِّين، فقام بفحص مجتمعات نمت فيها الرأسمالية البرجوازية وبيَّن خصائص هذه المجتمعات على وجه العموم، ثم اتجه إلى مجتمعات لم تتطور فيها الرأسمالية كالهند والصين، وقارن بينها وبين الثانية وأثبت أنَّ الاختلاف فيما بينها يعود إلى العامل الدِّيني[2]، كما استخدم "تشارلس بوث" المنهج المقارن في دراسته (الحياة والعمل بين سكان لندن) وذكر في المجلد 09 الازدحام والفقر ومستوى المعيشة، وأطوال وأوزان تلاميذ المدارس من نفس العمر وفي مستويات اقتصادية مختلفة، وبيَّن طرق كسب معيشة الجماعات المهنية المختلفة ومستوياتها المتباينة، كما قارن عادات العائلات التي تستخدم الخدم بعادات العائلات التي لا تستخدمهم.

وأيضا إستخدم كل من "أرثر بارلي" و"بارنت هوست" المنهج المقارن وذلك بإجراء مقارنة 05 مدن صناعية في لندن ذات الحجم المتوسط، ونشرت هذه الدِّراسة عام 1915 بعنوان (الحياة المعيشية والفقر في إنجلترا)[3].

---

[1] _ عبد الله قلش، مرجع سابق، ص 93.

[2] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 155.

[3] _ نفس المرجع.

أما الدِّراسات في ميدان العلوم القانونية والإدارية فقد استخدمت المنهج المقارن بشكل كبير فلا يمكن اكتشاف عيوب وثغرات أي نظام قانوني أو سياسي إلا بمقارنته بنظم قانونية أو سياسية لدول أخرى وهذا للتوصل إلى أسباب تطورها[1]، وقد وجهت للمشرع الجزائري العديد من الانتقادات والملاحظات إثر مقارنة القوانين الجزائرية بالمصرية والفرنسية والتي أدت به إصلاحها وتعديلها.

وأيضا دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الأنماط الرئيسية للسلوك، والتي تشمل دراسة السلوك الإجرامي مثل معدلات الجرائم وأنماطها في مجتمعات مختلفة، وأيضا دراسة السلوك السياسي كالانتخابات والتصويت.

وفي علم الإجرام استخدم "جون هوارد" المنهج المقارن في دراسته لظروف السجن والمسجونين في انجلترا ثم قام بمقارنتها بعدد من الدول الأوروبية، وخلص إلى إعادة توطين المسجونين اجتماعيا في مناطق مختلفة من انجلترا من خلال تأثير الثورة الصناعية وتعاليم الدِّين[2].

وبوجه عام يمكن تحديد أهمية المنهج المقارن في الدِّراسات القانونية والإدارية من خلال:

_ الإطلاع على تجارب النظم القانونية ومقارنتها بالنظام القانوني الوطني من أجل تطويره[3]، فالدِّراسات المقارنة تبصر المشرع والفقيه نحوى ما تفرضه من تحدِّيات تستدعي ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية وما يرتبط بها من مصالح[4].

_ تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين النظم القانونية المختلفة.

_ يلعب المنهج المقارن دورا هاما في التوحيد الدولي للقوانين.

_ تقديم الاقتراحات من أجل إصلاح التشريعات القائمة.

_ إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي.

_ الكشف عن ترابط الظواهر القانونية.

_ التعرف على نشأة وتطور وزوال النظم والشرائح المختلفة[5].

---

[1] _ زواني نادية، مرجع سابق، ص 43، 44.

[2] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 154.

[3] _ وافي خديجة، مرجع سابق، ص 08.

[4] _ جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 45.

[5] _ نفس المرجع.

6_ تقييم المنهج المقارن

بالرغم من المزايا التي يحضا بها المنهج المعني خاصة في البحث عن أوجه القصور والنقص في الأنظمة الاجتماعية بمقارنتها ببعضها البعض، ودراسة الظواهر والإحداث المختلفة إلا أنَّه تعرض للانتقادات التالية:

_ أنَّ الظواهر الاجتماعية لا تخضع كلها للمقارنة وإنَّما المتجانس منها فقط.

_ صعوبة مقارنة الظواهر الاجتماعية، فهي حادثة إنسانية يتحكم فيها الإنسان ولا تتكرر بنفس الطريقة عكس الظواهر الطبيعية حيث يسهل مقارنتها لقابليتها للتكرار.

_ صعوبة عزل المتغيرات الاجتماعية من أجل تطبيق الدِّراسة المقارنة عليها.

لذلك فقد رأى "أوجست كونت" بعدم كفاية هذا المنهج، وأنَّه لا بد من سد أوجه النقص فيه بالمنهج التاريخي باستخدامهما معا، فيتم استخدام المنهج التاريخي بتتبع نشأة وتطور الظواهر الاجتماعية، ثم القيام بمقارنتها على مر العصور في المجتمع الواحد أو في مجتمعات مختلفة، ويسمى هذا بالمنهج التاريخي المقارن[1].

سابعا: المنهج الإحصائي

يعتبر الكثير من العلماء أنَّ العلوم مرتبة ترتيبا زمنيا من حيث تقدمها وتأخرها بحسب أخذها للغة الكم في مجال بحثها، وأنَّ الرياضيات هي أرقى العلوم لاستخدامها للغة الكم، ويعتبر المنهج الإحصائي أكثر المناهج انتشارا بين العلوم، وقد حاول الكثير من المفكرين أن يجعلوا الإحصاء علما له قواعده وقوانينه، كما حاول البعض أن يجعله علما تابعا للعلوم التجريبية، أما حديثا فقد جعل الإحصاء أداة للقياس ومنهجا للبحث يقدم للعلماء المادة الخام التي تساعد على إقامة النظريات[2].

1_ تعريف المنهج الإحصائي

يعني المنهج تجميع المادة العلمية تجميعا كميا فيعكس نتائج البحث العلمي في صورة رياضية بالأرقام والرسوم البيانية، ويعتمد على الملاحظة وجمع البيانات ومقارنتها وتفسيرها وتبويبها، وعلى ضوء

[1] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 182.

[2] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 170.

الأرقام المتحصل عليها يستطيع الباحث صياغة النتائج[1]، وللإحصاء وظيفتان الأولى تكمن في القدرة على الوصف والمتابعة، والثانية في الاستقراء والذي من خلاله يتم صياغة التعميمات والقوانين[2].

يستخدم المنهج الإحصائي في تحليل وبيان الأحداث المتكرِّرة والتي لا تخرج نفس المخرجات، كما يمكننا من استخراج معامل الارتباط بين الظواهر موضوع الدِّراسة، كما أستخدم في علم الفلك والطبيعة والكيمياء والطب وعلم الحيوان والصِّحة كون المادة العلمية لهذه العلوم كمية ودقيقة، كما أستخدم في العلوم الاجتماعية[3].

ويعتبر العالم الألماني "جوتفرد إخنفال" أول من أطلق على هذه الدِّراسة اسم الإحصاء وذلك عام 1759، فكانت هذه الدِّراسة في بدايتها ذات دلالة وصفية فقط لمجموع المعطيات الهامة في جميع النظم التي تميز بلدان أو دولة أو سياسة أو سكان أو إنتاج أو ثورة...الخ، دون أن يكون لمعظم هذه المعطيات صورة عددية، ثم استمر الإحصاء في النمو حتى ظهر الإحصاء الأخلاقي من طرف العالم البلجيكي "كيلتيلين"، كما بيَّن "أوجيست" أهمية وضرورة استخدام هذا المنهج ودوره في تقدم علم الاجتماع.

2_ خصائص المنهج الإحصائي

للمنهج الإحصائي الخصائص التالية:

_ من خلاله يتجرد الباحث عن عواطفه ومشاعره، ويحكم على الظواهر حكما موضوعيا.

_ إذا قام عدد باحثين بتطبيق المنهج الإحصائي على وقائع معينة فإنَّهم سيحصلون على نتائج متوافقة.

_ نتائج البحث الإحصائي تكون في صورة كمية ممَّا يجعلها أقرب إلى الدِّقة العلمية، بدلا عن مرونة الألفاظ والتعبيرات اللغوية وعن الغموض والإبهام، فالرسومات والجداول والمنحنيات البيانية تكفي لإعطاء فكرة واضحة عن الظاهرة أو الظواهر المدروسة.

_ النتائج الكمية التي تفسر الظاهرة تساعد على التنبؤ الجيد بها مستقبلا.

_ يساهم في حل العديد من المشكلات الاجتماعية، فإحصاء عدد السكان يساعد على معرفة توزيعهم ومشاكلهم، وإحصاء المواليد والوفيات والزواج والطلاق، كما يساعد الباحث على معرفة المستوى

---

[1] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 183.

[2] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 171، 172.

[3] _ نفس المرجع، ص 182، 183.

المعيشي للمجتمع، وعلى ضوء ذلك يتم وضع الأسس الإصلاحية ووسائل العلاج.

3_ مراحل البحث الإحصائي

يمر البحث الذي يستخدم فيه المنهج الإحصائي بالمراحل التالية:

_ تحديد المشكلة موضوع البحث.

_ جمع البيانات الإحصائية من المجتمع والقيام بالأبحاث الميدانية إذا استلزم ذلك كالمقابلات وصبر الآراء والاستبيان.

_ ترجمة البيانات المتوصل إليها في شكل جداول أو منحنيات بيانية، ففي هذه الحالة يقوم الباحث بوضع رسوم بيانية انطلاقا من المعلومات والبيانات التي بحوزته، وقد تكون هذه الرسوم في شكل جداول أو منحنيات أو مدرجات تكرارية أو دوائر نسبية....الخ[1].

_ تصنيف البيانات وتحليلها.

_ عرض البيانات الإحصائية.

4_ الأشكال والرسوم البيانية الإحصائية

تختلف الأشكال والرسوم البيانية الإحصائية التي يمكن استخدامها في العرض البياني باختلاف البيانات المواد وضعها، وأهم هذه الأشكال والرسوم البيانية:

أ_ الخط البياني

يستخدم الخط البياني لتوضيح سير الظاهرة من خلال فترة من الزمن ويوضح في شكل خطين متعامدين، الأول محور أفقي (محور ل) يمثل الزمن، والثاني محور عمودي (محور ص) يمثل قيم الظاهرة، وعادة ما يسمى الزمن (المتغير على محور س) بالمتغير المستقل، وتسمى قيم الظاهرة (المتغير على محور ص) بالمتغير التابع.

ب_ الخرائط البيانية

ترسم خريطة وتقسم إلى مناطق متجانسة من حيث الظاهرة المدروسة وتلون الأقسام التي من نوع

[1] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 184.

واحد بلون واحد، فمثلا تلون المناطق التي تكثر فيها الظاهرة بلون معين والمناطق التي تقل فيها بلون آخر وهكذا.

ج_ الأعمدة البيانية

هي عبارة عن خطوط مستطيلة الشكل تنطلق من قاعدة واحدة يمثل ارتفاعها قيما معينة للظاهرة، ويؤخذ المحور الأفقي البعد الزمني لتطور الظاهرة، والمحور العمودي يمثل القيم المختلفة للظاهرة[1].

د_ الرسوم التصويرية

وتعني استخدام رموز أو صورا معينة تكون لها دلالة خاصة ذات صلة بموضوع الرسم، فمثلا إذا أردنا أن نرسم رسما يبيِّن عدد الأسر في المستشفيات المختلفة نرسم سريرا يمثل عددا معينا من الأسر، ويجب في مثل هذه الرسوم كتابة دليل للرسم يوضح البعد الذي تمثله الوحدة في الرسم[2].

5_ تطبيقات المنهج الإحصائي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

انتقلت العلوم الاجتماعية من النزاعات العاطفية والكيفية إلى استخدام المنهج الإحصائي، والذي أصبح بديلا عن المنهج التجريبي الصعب الاستخدام في دراسة الظواهر الاجتماعية، فأضفى استخدامه عليها الصبغة العلمية وأكسبها الدِّقة والمصداقية والموضوعية، ولقد استخدمه عالم الاجتماع "إميل دوركايم" في دراساته على ظاهرة الانتحار، كما استخدمه "روسو" في أبحاثه الاجتماعية.

أما في بريطانيا فقد بدأت حركة البحث الإحصائي عام 1801 تحت إشراف "جون ريكمان" حيث قام بتعداد منظم لعدد من البيانات الديمقراطية التي كان البرلمان البريطاني بحاجة إليها من أجل القيام ببعض الإصلاحات التشريعية.

وعليه فسن التشريعات القانونية لا يحقق أهدافه وغاياته إلا بدراسة السلوك الإنساني وتفسيره على نحو سليم، الأمر الذي يتطلب جمع المعلومات ميدانيا واستعمال المنهج الوصفي، ففي مجال القانون الدستوري وبالضبط في مجال الانتخابات عملية الإحصاء تعد الوسيلة الأولى التي لا يمكن التخلي عليها في إضفاء طابع الدِّقة على عملية الانتخابات، وذلك بوضع جداول وأعمدة بيانية ودوائر نسبية

[1] _ رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 185.

[2] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 175.

من أجل معرفة عدد المشاركين، وعدد الأصوات المقبولة والملغاة ومعرفة المترشح الفائز في العملية الانتخابية.

6_ تقييم المنهج الإحصائي

يؤخذ على المنهج الإحصائي أنَّه كثيرا ما يقدم بيانات إحصائية تفتقر إلى الدِّقة، خاصة تلك التي تنشرها مكاتب الدِّعاية والمجلات السياسية والجرائد، كما يؤخذ عليه أنَّ علماء العلوم الاجتماعية قد بالغوا في استخدامه حتى خرجوا عن المقصود، وقال "سوروكن" حول ذلك (إنَّنا لا ننكر أهمية الإحصاء في دراسة مسائل العالم الاجتماعي والثقافي ولكن محاولة تقليد العلوم الطبيعية بالبحث عن معادلات رياضية اتجاه يخرب علم الاجتماع ...)[1].

[1] _ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 184.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة 06، 1982.

2- إدرسي الفاخوري، مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية، مطبعة جسور، وجدة_المغرب، 2010.

3- العربي بلقاسم فرحاتي، البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2011.

4- جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

5- حسن أحمد الشافعي، محمد حسين عابدين، سوزان أحمد على مرسى، مبادئ البحث العلمي في التربية البدنية والرياضية والعلوم الإنسانية و الاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

6- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف للنشر، القاهرة، الطبعة 02، 2000.

7- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة 07، 2004.

8- ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1998.

9- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار الصفاء، عمان-الأردن، الطبعة 05، 2013.

10- رشيد القواسمية وشركاؤه، مناهج البحث العلمي، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان_الأردن، الطبعة 02، 2008.

11- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

12- سامية محمد جابر، منهجيات البحث الاجتماعي، دار المعرفة، القاهرة، 2000.

شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

13- صلاح السيد قادوس، الأسس العلمية لمناهج البحث في العلوم التربوية والتربية البدنية، دار المعارف، القاهرة، 1995.

14- صلاح مصطفى الغوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مكتبة غريب، القاهرة، 1982.

15- ضحى نشأت الطالباني، البحث القانوني، مناهجه، أصوله، مصادره، أساليبه، دار وائل، عمان_الأردن، الطبعة الأولى، 2019.

16- طلعة همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، دار عمار، عمان_الأردن، 1984.

17- عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار اليازوري العلمية، عمان_الأردن، 2008.

18- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

19- عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية، دار الأبحاث، الجزائر، 2009.

20- عزيز داوود، مناهج البحث العلمي، دار أسامة، عمان_الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

21- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.

22- عقيل حسن عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 2010.

23- على عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت_لبنان، الطبعة الأولى، 2016.

24- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر، الطبعة 08، 1995.

25- عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر، الطبعة 02، 1992.

26- عوض عدنان، مناهج البحث العلمي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2005.

27- غازي حسين عناية، مناهج البحث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984.

فاخر عاقل، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، دار العلم للملايين، بيروت_لبنان، الطبعة 02، 1982.

28- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، سلسلة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر، 2002.

29- كشرود عمار الطيب، البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان_الأردن،2007.

30- محسن على عطية، البحث العلمي في التربية مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية، عمان_الأردن، دار المناهج، 2009.

31- محمد أزهر سعيد السماك، طرق البحث العلمي، أسس وتطبيقات، دار اليازوري، الأردن، 2011.

32- محمد السيد علي، موسوعة المصطلحات التربوية، عمان_الأردن، دار المسيرة، 2011.

33- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة 03، 2019.

34- محمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002.

35- محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 02، 1981.

36- محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، دار الفكر الحديث، الإسكندرية، 2000.

37- محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت_لبنان، الطبعة الأولى، 1999.

38- محمود جاسم العبيردي، ألاء محمود العبيردي، طرق البحث العلمي، دار ديبونو للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2009.

39- ميادة عبد القادر إسماعيل، كيفية إعداد البحث العلمي، دراسة في إعداد البحث القانوني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.

ثانيا: المقالات

1- سهام دربال، توظيف المنهج الاستدلالي وخصوصيته في الدِّراسات القانونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المركز الجامعي مغنية، تلمسان، المجلد 15، العدد 04، 2022.

2- نعيم بوعموشة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، تقنية تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية، جامعة تمنغست، المجلد 10، العدد 01، 2022.

ثالثا: المطبوعات الجامعية

1- العرباوي سحنون، مطبوعة منهجية البحث العلمي، موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك في ميدان علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف، وهران، 2019، 2020.

2- زواني نادية، محاضرات في منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2019/2018.

3- عبد الله قلش، مطبوعة في مقياس منهجية البحث العلمي موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017/2016.

4- محمد أيت محمد، مطبوعة مستوفات لمقياس منهجية البحث العلمي، جذع مشترك، السنة الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر 03، 2019/2018.

5- وافي خديجة، محاضرات منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016/2015.

6- ياسمينة عمامرة، منهجية البحث العلمي 2، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019/2018.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدِّمة:	**02**
المحور الأول: العلم والبحث العلمي	**03**
أولا: مفهوم العلم	**03**
1_ تعريف العلم	03
2_ خصائص العلم	04
ثانيا: مفهوم البحث العلمي	**05**
1_ تعريف البحث العلمي	05
2_ أهمية البحث العلمي وفوائده	06
3_ خصائص البحث العلمي	07
4_ صعوبات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية	09
أ_ تعقد الظواهر الاجتماعية	09
ب_ الميول الشخصية	09

ج_ فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية	10
د_ مشكلة التنبؤ	10
هـ_ صعوبة استخدام الطرق المخبرية	10
و_ ديناميكية الظواهر السلوكية	10
المحور الثاني: مفهوم مناهج البحث العلمي	**11**
أولا: التعريف بمناهج البحث العلمي	**11**
1_ المقصود بمناهج البحث العلمي	11
2_ الفرق بين مناهج البحث العلمي ومنهجية البحث العلمي	12
ثانيا: إشكالية تكوين علم المناهج	**12**
1_ الرأي الأول	12
2_ الرأي الثاني	13
3_ الرأي الثالث	13
ثالثا: تكامل مناهج البحث العلمي	**13**
رابعا: أنواع مناهج البحث العلمي	**14**

1_ التقسيمات والتصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي	14
أ_ المنهج التحليلي والمنهج التركيبي	14
ب_ المنهج التلقائي والمنهج العقلي التأملي	14
2_ التقسيمات الحديثة لمناهج البحث العلمي	15
أ_ تقسم هويتني	15
ب_ تقسيم ماركيز	15
ج_ تقسيم جود وسكيتس	16
المحور الثالث: دراسة مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في مجال العلوم القانونية والإدارية	**17**
أولا: المنهج الوصفي	**17**
1_ خصائص المنهج الوصفي	17
2_ خطوات المنهج الوصفي	18
3_ أساليب المنهج الوصفي	19
أ_ الدِّراسة المسحية	19

أ/1_ تعريف الدِّراسة المسحية	19
أ/2_ أهمية الدِّراسات المسحية	20
أ/3_ أنواع الدِّراسات المسحية	20
ب_ منهج دراسة الحالة	21
ب/1_ أهمية دراسة الحالة	22
ب/2_ خطوات دراسة الحالة	22
ب/3_ تقييم منهج دراسة الحالة	23
4_ تطبيق المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية والإدارية	23
5_ تقييم المنهج الوصفي	24
ثانيا: منهج تحليل المحتوى (المضمون)	**25**
1_ خطوات منهج تحليل المحتوى	25
2_ تطبيق منهج تحليل المحتوى في ميدان العلوم القانونية والإدارية	26
3_ تقييم منهج تحليل المحتوى	27
ثالثا: المنهج الاستدلالي	**27**
1_ مبادئ الاستدلال	28

أ_ البديهيات	28
ب_ المسلمات (المصادرات)	29
ج_ التعريفات	29
2_ أدوات الاستدلال	30
أ_ القياس	30
ب_ البرهان الرياضي	30
ج_ التجريب العقلي	30
د_ التركيب المنطقي	31
3_ تطبيق المنهج الاستدلالي في ميدان العلوم القانونية والإدارية	31
4_ تقييم المنهج الاستدلالي	32
رابعا: المنهج التاريخي	**33**
1_ تعريف المنهج التاريخي	33
2_ أهمية البحث التاريخي	34
3_ خصائص الدِّراسة التاريخية	35
4_ خطوات المنهج التاريخي	36
أ_ تحديد المشكلة	36
ب_ إعداد فرضيات	36
ج_ جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع البحث أو المشكلة	36
د_ نقد وتقييم المعلومات والوثائق التاريخية	37

هـ_ صياغة الفرضيات	38
و_ عرض النتائج وتفسيرها	39
5_ تطبيق المنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية والإدارية	39
6_ تقييم المنهج التاريخي	40
خامسا: المنهج التجريبي	**41**
1_ خصائص المنهج التجريبي	43
2_ أسس المنهج التجريبي	43
أ_ الملاحظة العلمية	43
ب_ الفرضيات العلمية	45
ج _ التجريب	47
3_ تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية	47
4_ تقييم المنهج التجريبي	48
سادسا: المنهج المقارن	**50**
1_ تعريف المنهج المقارن	50
2_ مجال استخدام المنهج المقارن	51
3_ ضوابط استخدام المنهج المقارن	51
4_ خطوات المنهج المقارن	52
5_ تطبيقات المنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية والإدارية	52
6_ تقييم المنهج المقارن	53

سابعا: المنهج الإحصائي	**54**
1_ تعريف المنهج الإحصائي	54
2_ خصائص المنهج الإحصائي	55
3_ مراحل البحث الإحصائي	56
4_ الأشكال والرسوم البيانية الإحصائية	56
5_ تطبيقات المنهج الإحصائي في ميدان العلوم القانونية والإدارية	57
6_ تقييم المنهج الإحصائي	58
قائمة المراجع	**59**
الفهرس	**63**